الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

مطبوعة مقياس نظريات الأمن الدولي

مطبوعة مقدّمة لطلبة السنة الثانية طور ماستر تخصص: علاقات دولية

من إعداد الأستاذة: ابتسام أوعشرين.

الرتبة : أستاذ محاضر قسم "أ".

البريد الإلكتروني: ouacherineibtissem@yahoo.fr

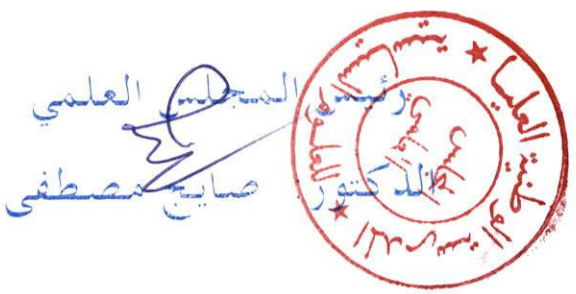

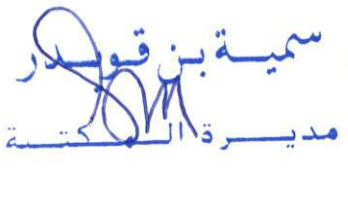

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
المكتبة

➢ **تقديم المطبوعة:**

تحتوي هذه المطبوعة مجموعة من المحاضرات التي تقدّم لطلبة السنة الثانية طور ماستر تخصص: علاقات دولية، وكذا طلبة الماستر في مختلف التخصصات التي تعنى بدراسة العلاقات الدولية على شاكلة الأمن الدولي، التعاون الدولي أو الدراسات الإقليمية، بغية دراسة أهميّة الأمن الدولي في تفسير الظاهرة الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، وبصفتها أحد أهمّ المداخل التي تسمح لنا بدراسة مدى إمكانية تحقيق الأمن والسلم الدوليين في ظل التحديات التي تفرضها المرحلة الراهنة.

وقد ركّزت المطبوعة على الجوانب المفاهيمية والنظرية للأمن الدولي من خلال التطرق لمفهوم الأمن والأمن الدولي وكذا تطور مفهوم الأمن إضافة للتطرّق لأهم المداخل والنظريات التي تسمح للطلبة بفهم وتفسير الظاهرة الأمنية بصفتها ظاهرة معقدة، وهذا من خلال إدراج مجموعة من المستويات والأبعاد الأمنية وكذا المركبات الأمنية التي شهدها العالم لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة.

وبناءً على ذلك تمّ تقسيم هذه المطبوعة لدواعي منهجية وبيداغوجية إلى مجموعة من المحاور، ضمّ كل محور منها عدد من المحاضرات.

❖ **أهداف المطبوعة:**

تهدف هذه المطبوعة المتعلّقةبمقياس نظريات الأمن الدولي لتحقيق مجموعة من الأهداف البيداغوجية والمنهجية والعلمية، عبر إعطاء الطالب مجموعة من المعلومات والأدوات التي تساهم في:

- ❖ إمداد الطلبة بأهمّ المعارف الأساسية المرتبطة بحقل العلاقات الدولية التي تمثل مدخلا أساسيا للطلبة.
- ❖ محاولة تزويد الطلبة ببعض الأدوات التحليلية التي تساعدهم على فهم الظاهرة الأمنية، واهم العوامل والأبعاد والمستويات المحددة والمتحكمة في الأمن الدولي.
- ❖ وبصفتها أحد أهمّ المداخل التي تسمح لنا بدراسة العلاقات الدولية والأحداث الأمنية التي تؤثر في الأنساق الدولية.
- ❖ تأهيل الطلبة للحياة العملية والمهنية في حال اختار بعض الطلبة مزاولة بعض الوظائف التي لها علاقة بهذا التخصص.

البـــرنـــامج

البرنامج

❖ برنامج المقياس:

- المحاضرةالأولى: المقاربة المفاهيمية للأمن والأمن الدولي
- المحاضرة الثانية: تطور مفهوم الأمن الدولي
- المحاضرة الثالثة: مستويات الأمن الدولي
- المحاضرة الرابعةأبعاد الأمن
- المحاضرة الخامسة:الاتجاهات التنظيرية التقليدية للأمن.
- المحاضرةالسادسة: الاتجاهات التنظيرية الحديثة للأمن"ا لطرح البنائي للأمن"
- المحاضرةالسابعة:الاتجاهات التنظيرية الحديثة للأمن "الطرح النقدي والنسوي للأمن"
- المحاضرة الثامنة: الطرح الموسع للأمن
- المحاضرةالتاسعة: نظام الأمن السبيراني
- المحور العاشرة: المركبات الأمنية كآلية لحفظ الأمن الدولي
- المحاضرة الحادية عشر:نماذج مختارة عن مركبات الأمن الإقليمي

المحاضرة الأولى

المقاربة المفاهيمية للأمن والأمن الدولي

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ تعريف الأمن (لغويا واصطلاحا).
- ✓ تعريف الأمن الدولي (الجدل المعرفي والإيديولوجي حول تحديد مفهوم شامل جامع للأمن الدولي).

مراجع المحاضرة:

1. مارتنغريفيش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث** ، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
2. جون ببليس، **"الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة "** في جون بليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
3. عبد المجيد صادق ، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، (القاهرة:جامعة القاهرة، 1976).
4. أعمر أحمد قدور، **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994) .
5. Keith Krause and Michael C .Williams, **Critical Security Studies**,(London: UCL Press,1997).

6. روبرت ما كنمارا، **جوهر الأمن**، تر: يوسف شاهين، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970).

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأكثر تعقيدا بالنظر لارتباطه بمجموعة من المفاهيم المتقاربة كالصراع، الأزمة، النزاع والتهديد، كما أن مفهوم الأمن يرتبط بالكثير من المفاهيم والمقاربات والأدوات التحليلية المستعملة في دراسته، ما أدى إلى تنوع و تداخل النظريات وتضاربها في بعض الأحيان، فكل توجه أو مدرسة وحتى إيديولوجية معينة تستعمله حسب الحاجة إليه، ما جعل مفهوم الأمن يتمدد ويتقلص على حسب استعماله وتوظيفه.

إنّ هذا التعقيد يستوجب الإحاطة بالجوانب النظرية والمفاهيمية لموضوع الأمن بصفة عامة وعليه، تعالج هذه المحاضرة مفهوم الأمن وأهمّ تصوراته.

فمفهوم الأمن يعد من أعقد المفاهيم التي يعالجها التحليل العلمي باعتباره مفهوم مركب ومعقد في آن واحد، وذو أبعاد ومستويات متعددة، بالنظر لوجود مصادر تهديد مختلفة مباشرة و غير مباشرة ، لذا مثل موضوع الأمن أحد المواضيع المركزية والجوهرية في حقل العلاقات الدولية واحتل هذا النوع من الدراسات مركزا مهما في مجال العلاقات الدولية ككل سيما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وبالرغم من تعدد الدراسات المختصة في هذا المجال وتنوعها إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم الأمن، فالأمن كمفهوم يثير دائما قدرا كبيرا من الجدل، فحتى وإن كان هناك إجماع حول اقتران موضوع الأمن بانعدام التهديد، إلاّ أنّه هناك خلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الفرد، الدولة أو العالم ككل.

المحاضرة الأولى: المقاربة المفاهيمية للأمن والأمن الدولي

لقد اهتم الباحثون على مدى عقود طويلة مفهوم الأمن من منظور واحد وهو الدولة بوصفها الكيان الوحيد المنوط به الإشراف على الأمن، لذا تبنّى معظم المختصين في تلك الفترة المفاهيم المركّزة على ضرورة الحفاظ على سيادة الدول، وحدودها الإقليمية، وحماية مصالحها الخارجية كأولوية لا يمكن التنازل عنها في مواجهة التهديدات الخارجية، وانطلاقا من ذلك جاءت جل التعاريف في تلك المرحلة مفسرة للأمن الدولي، بوصفه مقترن بأمن الدول.

عرف المفهوم الدولاتي للأمن نفسه تباينا بين منظري العلاقات الدولية بسبب الاختلاف حول مضمونه، فمنهم من كان يرى أنه يتضمن أمن الدول ومنهم من يراه متضمّنا لأمن الأفراد، ومنهم من زاوج بين الاثنين، لذلك كانت الدلالات الضيقة للأمن تنحصر في الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين، وممتلكاتهم لتتطور بعد ذلك لتشمل الإجراءات المتعلقة بأمن الدولة في مواجهة غيرها من الدول بتعزيز قوتها العسكرية، والدخول في أحلاف عسكرية من أجل تحقيق أمنها.

أولا: تعريف الأمن

1- **الأمن لغة:** هو نقيض الخوف، حالة يوجد عليها الإنسان، تدفعه إما للدفاع أو الهروب، أو العدوان، وهذه الحالة كما توجد في الفرد توجد في الجماعات، ولقد اشتق مفهوم الأمن في اللغة العربية من الأمنة بمعنى السكينة والاطمئنان، وجاءت معانيه في القرآن الكريم بعكس الخوف والفزع، حيث قال سبحانه وتعالى" وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم". وكما قال سبحانه وتعالى في سورة قريش : " فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".

2-**الأمن اصطلاحا:** سيطر المفهوم الواقعي للأمن في العلاقات الدولية لعقود من الزمن، حيث ركز على الواقعيون على المعطى العسكر الدولاتي لتفسير الواقع الأمني في فترة معينة، حيث عمد "**جون هيرز Herz J.**" في تفسير المعضلة الأمنية على أساس أن خيار الدولة في تبني العنف مرده للتعزيزات العسكرية التي تقوم بها الدول لحماية أمنها، مما يدفع الدولة الأولى لاتخاذ نفس الإجراءات والتعزيزات لحماية نفسها، فمن خلال اعتبار الدولة وحدة التحليل الأمنية الأساسية، فالطرح الواقعي بزعامة "**مورغانتو**" يرى أن الدول تسعى لتحقيق أمنها، حتى وإن كان ذلك على حساب الدول الأخرى.

توافقت الافتراضات الواقعية مع الواقع الدولي، بشكل خاص ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، إذ استطاعت أن تقدم تفسيرات مقنعة للأحداث الدولية التي كان يسيطر عليها الطابع الصراعي بين مختلف الوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي آنذاك حول من يمتلك القوة العسكرية، كما سيطرت النظرة المصلحية الوطنية، وطغيان مفهوم سيادة الدول.

حسب افتراضات الواقعيين، فإن الدولة تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى منع الدول الأخرى من اكتساب قوة تفوق قوتها وقدراتها، وهنا كان الاتجاه نحو التسلّح السّمة الأساسية للعلاقات بين الدول.

يعتقد "**هانس مورغاتو**" "**Hans Morganthau**"، رائد المدرسة الواقعية الكلاسيكية، أنّ الأمن ارتبط بالقوة العسكرية نتيجة لما شهدته المرحلة فيما بين الحربين العالميتين من سباق نحو التسلّح، والاستخدام المفرط للقوة العسكرية، حيث أصبحت الدول تعتمده كآلية وحيدة لمواجهة المخاطر التي كانت تهدّد أمنها واستقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى.

باعتبار الدولة الفاعل الأساسي والمركزي في العلاقات الدولية وفق هذا الطرح، فقد أسهمت هذه "المسلّمة" في التركيز على أمن الدول القومية بوصفها الكيان الانطولوجي الوحيد المسؤول عن الأمن والاستقرار الدوليين، فأمن الحدود ، السيادة والاستقرار تقع ضمن المهام الأساسية للدولة، التي تعتبر نفسها الأداة الرئيسية لتحقيق هذا الأمن.

فالمقاربة الواقعية الكلاسيكية للأمن ترى أنّه لا يمكن إقصاء الدولة كوحدة رئيسية في دراسة الواقع الدولي، لأنها العنصر الأساسي الذي تلتف حوله مختلف المفاهيم والتصورات. وبهذا فالواقعيون الكلاسيكيون يذهبون إلى أنّ الهدف الأساسي من بناء القوة العسكرية للدولة يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديد الخارجية القائمة والمحتملة أولا، ولاستمرار قدرتها الفاعلة على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الإستراتيجية ثانيا، ومنه تصبح العلاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، فكلما تنوعت وتعدّدت مصالحها وارتباطاتها اتسع نطاق أمنها.

ويمكن التطرق لأهم التعاريف التي تناولت الأمن فيما يأتي:

يعرفه: **"والترليبمان" "Walter Lippamane"**: **"إنّ الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة ولو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".**

كما يعرفه : **"جاكوبسون Jakobson"**بأنّه :**" عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى السيئ، مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية"**، وهذا التعريف يختلف عن تعريف **ليبمان**، حيث أنّ الأول يركّز على القيم، في حين يركز الثاني على ضرورة توفر العدالة التوزيعية كضمانة للحفاظ على الأمن.

وحسب "بوث ويلر" "Booth Wheeler" فإنّه: **"لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن والمستقر إلاّ إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقّق ذلك بالنظر إلى الأمن على أنّه عملية تحرّر".**

في حين يعرّف **"هنري كيسنجر" "H.Kissenger"** الأمن بأنّه:**"أي تصرّف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"**، وهذا المفهوم قد يجيز للدولة استعمال كل الطرق المتاحة في حالة ما إذا شعرت بالخوف أو التهديد فيما يخص حقها في البقاء.

أمّا **عبد الوهاب الكيالي** في موسوعته السياسية فيقدّم تعريفا للأمن على أنّه: **"ينصرف إلى تأمين سلامة الدولة من أخطار خارجية وداخلية، قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوطات خارجية أو نتيجة حدوث انهيار داخلي".**

تراجع المفهوم التقليدي للأمن في فترة الستينيات، فاتحا المجال أمام طروحات جديدة لمفهوم الأمن، خاصة مع موجات التحرر والاستقلال التي جاءت بمجموعة من الهواجس الأمنية الجديدة المرتبطة أساسا بأزمة بناء الدولة الوطنية، وإشكالية التنمية والتخلف وغيرها من الهواجس.

لقد شكّلت طروحات كاتب الدولة للدفاع الأمريكي الأسبق: **"روبرت ماكنامارا" "Robert.McNamara"**، في مؤلفه الشهير المعنون بـ: **جوهر الأمن** عام 1964، أحد أهم المداخل التنموية لتحقيق الأمن، حيث سعى في هذا المؤلف لربط مفهوم الأمن بالتنمية، من خلال إيجاد علاقة سببية فيما بينهما، باعتبار أنّ تحقيق الأمن يقتضي توفّر التنمية. كما اعتبر أن الإمكانيات البشرية ضرورية للتنمية، فالفقر ليس مفهوما بسيطا، فهولا يعني فقط عدم توفر الثروة، إنما هو عبارة عن شبكة أو سلسلة من الأحوال التي تؤدي إلى الضّعف وكل منها يتشكل مع الآخر، فانتشار الجوع، المرض، الأمية يؤدي بالضرورة إلى الهبوط بآمال

الفرد لذا يلجأ للقوة والعنف لتحقيق آماله، فالأمن وفق **ماكنمارا** يعني التنمية وليس الإمكانيات العسكرية، وإن كان يتضمّنها في أصله، فالأمن ليس مرتبطا تحديدا بالمجال العسكري، فلا وجود للأمن في ظل غياب التنمية.

تماشيا مع هذه المقاربة التنموية التي طرحها **ماكنمارا**، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على المقاربة التنموية والاقتصادية كمدخل رئيسي لاحتواء العديد من الظواهر التي أفرزتها فترة ما بعد نهاية الحرب، وبشكل أساسي في أوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال.

يتبين لنا من خلال التعاريف السابقة تعدد الطروحات المفسرة للأمن، وهذا راجع لاختلاف المتغيرات التفسيرية وكذلك الظروف التاريخية، فنلاحظ تراجع الطرح الواقعي الكلاسيكي الذي ركّز على الدولة كفاعل رئيسي لتحقيق الأمن، ممّا يجعل التهديد الخارجي والخوف من الغزو الخارجي من الأولويات الأساسية لأمن الدول، في حين اعتمد المفهوم التنموي للأمن على عدّة أبعاد اقتصادية واجتماعية لتفسير الأمن، وعليه يمكن القول أن مفهوم الأمن لا يمكن حصره في زاوية أو بعد معين، حيث يركّز المفهوم على مجموعة من الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي أسهمت في تطور هذا المفهوم.

وتماشيا مع السياق المتعلق بتوسيع مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية نذكر التعريف الذي قدمه **"بطرس بطرس غالي"** الأمين العام السابق للأمم المتحدة، حيث قال: **"إن المفهوم الموسع للأمن لا يقتصر على التحرّر من التهديد العسكري، ولا يمّس سلطة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية فقط، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبار الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بعد ارتباطه بالعدوان الخارجي"**.

من خلال ما تقدّم يمكن إعطاء تعريف إجرائي للأمن على النحو الآتي :"**هو تحرّر الإنسان من الخوف والتهديد الذي يمس سلامته الجسدية وقيمه المجتمعية والهوياتية، كما يشير لتحرر الدولة من الهواجس المرتبطة بإمكانية حدوث اعتداءات خارجية تمس أمنها واستقرارها**" وهو التعريف الذي يمنح مفهوم الأمن أبعادا ودلالات تتوافق مع التعقيد الذي تكتسيه الظواهر الأمنية.

المحاضرة الثانية

تطور مفهوم الأمن الدولي

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ من المفهوم الدولاتي الضيق إلى المفهوم الإنساني الواسع (من المفهوم المبسط الى المفهوم المعقد).
- ✓ تطور الأمن الدولي (قبل وبعد الحرب الباردة، بعد أحداث 11 سبتمبر، مابعد الجائحة).

مراجع المحاضرة:

1. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع الغربي والدولي،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009).
2. Borry buzan, « is international security possible, poper presentedat : new thinkingabout strategyand international security (conference) »,edited buy ken.booth, London harper collins academic,1991.
3. عبد النور عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2005).
4. Thiery balzac, "qui est ce que la sécurité national", revue international et stratégique, n° 52,2003.
5. طارق تاحي، تحليل "المعضلة الأمنية" في الدراسات الأمنية الدولية الجديدة، (عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2018).

6. أحمد فريحة ولد متة، الأمن والتهديدات الأمنية في العالم ما بعد الحرب البارة ، دفاتر السياسة القانون، (ع.14.جانفي 2016).

تمهيد:

سنحاول في هذه المحاضرة التطرق إلى تطور مفهوم الأمن من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع، فقد شكّل موضوع الأمن عبر التاريخ هاجسا بالنسبة لصناع القرار من جهة وللباحثين والأكاديميين من جهة ثانية بالنظر لما أثاره هذا المفهوم من جدل في أدبيات العلاقات الدولية.

فبعد نهاية الحرب الباردة شهد مفهوم الأمن تحولات أخرى فخرج عن نطاقه العسكري الضيق و محورية أمن الدولة إلى المفهوم الموسع الذي تضمن أمن الأفراد على وجه التحديد، الأمر الذي أدّإلى حدوث نقلة نظرية في الدراسات الأمنية لمحاولة فهم وتفسير الظواهر الأمنية الدولية، لذا كان من الضروري إعادة صياغة هذا المفهوم بما يتوافق و طبيعة التهديدات الجديدة.

أولا: تطور مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة:

عرفت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة زوال الثنائية القطبية بانهيار المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي أدى إلى بروز جملة من المفاهيم الأمنية المختلفة عن التعاريف الكلاسيكية للأمن والتي تحكمت في النظام الدولي لعقود طويلة، سيما إبّان فترة الحرب الباردة، وبالتالي أصبح من الضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن بشكل واضح والذي مثل أحد أهم التحديات التي واجهها المفكرون نظرا لتعقيد المفهوم ، وكذلك لصعوبة تحديد دقيق له بوصفه يستند لمجموعة من العناصر منها المرتبطة الدولة، أو المرتبط بالبعد الإنساني للأمن، مما يجعل تحديد مفهوم شامل للأمن

يستوجب الاستناد على الأبعادالإنسانية سواء في الشق المتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية، وكذلك الجواب الاجتماعية الثقافية والدينية الحضارية منها.

ومن هنا يتبين أن مفهوم الأمن؛ مفهوم غير ثابت وقابل للتغير وفقا لطبيعة الظاهرة أو الحالة التي يعالجها ، وكذا وفقا لطبيعة توظيفه ، فعادة الحالات المرتبطة بالنزاعات أو الصراعات وحتى الحروب (أي المرتبطة بأمن الدولة)، يتم الاعتماد على المفهوم الضيق للأمن في هذه الحالة، حيث عادة ما تلجأ الدول في هذه الحالة إلى استعمال القوة العسكرية، وبالتالي قد يرتبط الأمن هنا بوصفه مرتبطا بالجانب العسكري.

قد يأخذ الأمن كذلك جوانب أخرى ترتبط بالأمن الاجتماعي والثقافي، والذي يشير لضرورة الحفاظ على الهويات الأصلية للشعوب وعدم خضوعها للغزو الثقافي الخارجي الذي قد يمس منظومة القيم فيها ويصبح هو المتحكم الأساسي في عملية التغيير الاجتماعي بها، بما قد يمس باستقرار العلاقات الأسريّة وقد يؤثر ذلك على أدوات التنشئة الاجتماعية، وبالتالي التنشئة السياسية، مما يؤدي بدوره إلى عدم إمكانية الأنظمة السياسية في هذه الدول من ممارسة عملية الضبط الاجتماعي، هذا ما يعرض الأطر التكيفية لهذه الدول مع بيئتها الاجتماعية للفشل، وقد تنهار في الأخير الدولة، لذا يأخذ مفهوم الأمن الاجتماعي والثقافي حيزا واسعا من المفهوم الموسع.

يمثل تعريف **باري بوزان: "Bary Buzan"** أبرز منظري مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، أهم التعاريف المفسرة لمفهوم الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة بالنظر لشموليته حيث يعرف الأمن بأنه: **"العمل على التحرر من التهديد ، أما في إطار النظام الدولي فإن الأمر يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وتماسكها".**

يفسّر لنا هذا التعريف أن المجتمع والدولة هما كيان منسجم مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحتوي على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود، فهنا مفهوم الأمن لا يرتبط بالدولة فقط ،بل يتعداه ليشمل المجتمع والفرد وبالتالي الإنسان بصفة عامة.

يشكل توظيف مفهوم الأمن جانبا آخر ساهم في وضوح المفهوم من جهة وضبابيته من جهة أخرى، فعادة ما يتم توظيف مفهوم الأمن وربطه بمجموعة من التهديدات، وهذا ما تلجأ إليه بعض الدول على المستوى الداخلي لتشديد قمعها لبعض الاحتجاجات الاجتماعية بوصفها تمس باستقرار الدولة ، كما أن العديد من القوى الدولية تستعمله من أجل التدخل في منطقة معينة خارج إقليمها تحت ذريعة المساس بأمنها القومي أو مصالحها الحيوية.

تجدر الإشارة لأهمية الإسهامات التي قدمتها مدرسة كوبنهاجنفي هذا المجال ، حيث يناط لها الدور البارز في تطوير الدراسات الأمنية لما بعد الحرب الباردة ، واعتبرت كتابات "باري بوزن" و "ويفر" بمثابته همزة الوصل بين الدراسات الأمنية التقليدية والدراسات الأمنية النقدية. وتكمن الأهمية في كتابات "بوزان" بشكل خاص في سعيه لوضع مجموعة من القطاعات الأساسية للأمن تتمثل في: **الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن البيئي**.

من خلال ما سلف ذكره يمكن رصد أهم العوامل التي ساهمت في تحول مفهوم الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة من المفهوم الضيق الى المفهوم الموسع فيما يلي :

1. تنامي ظاهرة النزاعات الداخلية داخل حدود الدولة الواحدة، بعدما كانت في السابق فيما بين الدول، حيث شكلت النزعات الداخلية ذات الطبيعة الهوياتية ،العرقية،

الحضارية، سمة بارزة في فترة ما بعد الحرب الباردة ما ساهم بشكل كبير في عرقلة تحقيق الأمن الدولي،

2. عجز الدولة القومية عن حماية مواطنها وتوفير الأمن سيما بعد بروز تهديدات جديدة غير عسكرية كالتهديدات البيئية، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية ، وغيرها من التهديدات اللاتماثلية ما عقد مهام الدولة في المحافظة على الأمن بمفردها ، هذه التهديدات التي صاحبت فترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى بلوزة مفاهيم جديدة للأمن ، كالأمن الإنساني، الاجتماعي، الحضاري ،إلى جانب الأمن القومي الذي ارتبط لعقود عديدة بالأمن العسكري،

3. تطور تقنيات و الآليات المستعملة لتهديد امن الدول و الذي ارتبط بالتطور التكنولوجي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

ثانيا: تطور مفهوم الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر2001:

شكلت أحداث **11** سبتمبر **2001** تحولا مركزيا على مستوى العلاقات الدولية، أثّر بصورة جذرية في إعادةإحياء الطرح الواقعي، حيث برز ضرورة إعادة توظيف القوة العسكرية مجددا بشكل مكثف السمة البارزة بعد الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا الصدد دعى"**ميرشايمر Merchaemer**" المنظر النيواقعي لإعادة استعمال القوة بشكلها الصلب في ظل تنامي التهديدات العابرة للحدود، كما نادى بضرورة مكافحة القوى التي تحوي وتدعم هذا الشكل من التهديدات (الإرهاب الدولي)، وقد لاقت مثل هذه الطروحات صدى واسعا في اوساط الطبقة المحافظة سواءً في الولايات المتحدة ممثلة بالجمهوريين الذين قادهم "جورج بوش الابن" رئيس الولايات المتحدة السابق ، وحتى في

أوروبا مع الأحزاب المحافظة والأحزاب اليمينية خاصة في فرنسا و بريطانيا ، و لقد استعملت في تلك الفترة القوة العسكرية التي ارتبطت أحيانا بالشرعية القانونية (الشرعية الدولية في التدخل في العراق سنة**2003**)، و أحيانا أخرى تحت مظلة الوقاية والحماية من الأخطار المستقبلية (التدخل في أفغانستان سنة**2001**).

ثالثا: نحو إعادة تعريف الأمن بعد جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19":

1- في مفهوم الجائحة:

تدعو الحاجة لإيجاد مفهوم مناسب للأمن بعد الانتهاء من الأزمة الصحية التي تسببت بها جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ألقت بظلالها على الأمن الوطني والدولي على حد سواء.

لأول مرة ومنذ **2001** تغيّر سلّم الاهتمام من القضايا المرتبطة بالإرهاب الدولي والجماعات المتطرفة على شاكلة القاعدة وجبهة النصرة وتنظيم داعش، إلى قضية ذات بعد إنساني محض حيث أضحت الأوبئة محل اهتمام رئيسي بالنسبة لصناع القرار في الدول المتقدمة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تتعرض الدول الغربية والدول المتقدمة لأي أزمة صحيّة أو وباء قاتل هدّد مجتمعاتها، بحكم تطور منظوماتها الصحية التي ساهمت في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي المتقدم أصلا.

تعتبر جائحة كورونا أهم أزمة صحيّة مرت بها الدول الغربية بعد الأزمة الصحية سنوات الحرب العالمية الأولى التي مست أوروبا التي عرفت بـ:**"الحمى الاسبانية "** والتي أودت بملايين الضحايا آنذاك، وعليه تمّ إدراج محاربة جائحة كورونا ضمن الأولويات القصوى التي على الدول مجابهتها لما تسببت به من أضرار صحية ونفسية، إذ اعتبرت جل الدول أن

إدراج الأمن الصحي ضمن القطاعات الأمنية الهامة الأخرى بات ضروريا، بل وبالنظر لطبيعة انتشار الجائحة وعدم إيجاد حلول مستعجلة لها تطلب تجنيد جل مقدرات الدول لإيجاد علاج أو لقاح بصفة سريعة.

2- **تداعيات جائحة كورونا على الأمن:**

ساهمت جائحة كرونا في جملة من التداعيات الأمنية أهمها:

- **على الأمن الصحي:**

حيث خلفت إلى غاية فيفري 2023 ما يقارب سبعة ملايين ضحية فيما أصيب ما يفوق 765 مليون شخص عبر العالم، وهي أرقام مرشحة للصعود في ظل عجز الدول على احتوائها ومجاراة انتشارها المتسارع، كما تسببت الجائحة في تصدع أكثر المنظومات الصحية تطورا عبرا العالم بدءًا بالولايات المتحدة الأكثر تضررا وألمانيا وحتى دول جنوب شرق آسيا المتعودة على مثل هذه الفيروسات.

استدعى هذا الضغط تخصيص لأول مرة ميزانيات مالية ضخمة من اجل شراء المستلزمات الطبية التي باتت نادرة جدا وعالية التكلفة، هذه الميزانيات فاقت في بعض الدول الميزانيات المخصصة لوزارات الدفاع وهذا يدل على تحول في مدركات الأمن وتهديداته.

كما عرفت عملية إنتاج اللقاح لأول مرة في تاريخها تسارعا غير مسبوق حيث تم اكتشاف اللقاح في مدة زمنية قياسية، ولكن من جهة أخرى استأثرت به الدول الكبرى و المنتجة لنفسها وتم حرمان الدول الفقيرة منه في تنافي صريح مع القيم الإنسانية.

- **على الأمن السياسي:**

أدّت هذه الجائحة إلى إفرازات سياسية لم يسبق لها نظير بداية من اتخاذبعض الأنظمة جملة من التدابير والاحترازات الصحية التي اعتبرت حدًا للحريات العامة، والتي خلقت جدلية واسعة لدى المجتمعات الغربية المتشبعة بالفكر الفرداني والحريات المطلقة، ممّا تسبب في اندلاع العديد من أعمال الشغب في تلك الدول تنديدا بالإجراءات المتخذة من طرف حكوماتهم.

- فضلا عن ذلك أغلقت العديد من الدول حدودها بصفة كلية، حيث منع الرعايا الأجانب من دخول أراضي تلك الدولة بحجة حماية مواطنيهم من المرض والوباء فحتى دول الاتحاد الأوروبي الأكثر انفتاحا على بعضها البعض غلقت حدودها المشتركة لأول مرة منذ اعتماد **"اتفاقية شنغن"** في ثمانينيات القرن الماضي، كما أنّ التضامن بين الدول الأوربية كان الغائب الأكبر حيث شاهد الجميع كيف رفع العلم الصيني في ايطاليا (أكثر دول أوروبا تضررا من جائحة كورونا عند بدايتها) بعد انتكاس العلم الأوروبي كردّة فعل عن الصورة المأساوية التي عاشتها ايطاليا جرّاء رفض الدول الأوروبية الأخرى مساعدتها لمواجهة الأزمة الصحية، إذ اعتقد الكثير من المتابعين للشأن الأوروبي أنّ الحادثة هي بداية لتصدّع الاتحاد الأوروبي **وتفككه.**

- **على الأمن الاقتصادي:**

تراجعت أغلب المؤشّرات الاقتصادية العالمية فحتى أعتى الاقتصاديات لم تصمد لتداعيات الأزمة الصحية في منتصفها، حيث شهد أقوى اقتصاد في العالم ممثلا في الاقتصاد الأمريكي تراجعا رهيبا مع صعود في مستويات البطالة إلى قرابة **10%** عام

2020 بعد أن تراجعت إلى غاية 2% في عام 2019، وعلى هذا الشكل كان الاقتصاد الألماني والياباني الذي عرف مستويات النمو فيها أرقاما سلبية (تحت الصفر)، ولم يسلم إلا الاقتصاد الصيني الذي استمر بالنمو و بمستويات ضعيفة بالمقارنة مع ما هو معهود.

من جهة أخرى زادت معاناة الدول المتخلفة هي التي أصلا تعاني من المشاكل الاقتصادية، فانهيار أسعار النفط جراء توقف النشاطات الاقتصادية عبر العالم ساهم في تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط بما فيها السعودية اكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، وترتب عنه تدني المستويات المعشية وما صاحبها من اضطرابات اجتماعية في جل إرجاء الوطن العربي.

- **على الأمن الاجتماعي:**

ونقصد به مدى تضرر البنى الاجتماعية والبنى السوسيوثقافية، فتراجع المستويات الاقتصادية وما رافقها من إجراءات تقشفية اتخذتها الحكومات بغية مواجهة الأزمة الصحية، تسبب في تضرر العائلات التي تراجعت مداخلها جراء انتشار البطالة وتبعاتها من تدني في القدرة الشرائية وغلاء في الأسعار إذ انتشرت الحركات الاحتجاجية في العالم عامة والعالم العربي كنتيجة لذلك.

من جهة أخرى كذلك ساهم غلق الحدود في الحد من التنقلات الإنسانية فيما بين الدول، إذ أضحت المجتمعات منغلقة على نفسها بحيث كل مجتمع أصبح يرى في المجتمع الآخر مصدر تهديد له ، فعلى سبيل المثال انتشرت موجات الكراهية ضد الرعايا ذوي الأصول الصينية في الولايات المتحدة كنتيجة للخطابات التي تدعو لكراهية

الصين والصينيين التي ألقاها الرئيس الأمريكي الأسبق "**دونالد ترامب**" عندما نعت الفيروس "بالفيروس الصيني".

- **على مستوى الأمن الصلب:**

ساهمت جائحة كورونا في تقويض الحريات العامة والحريات الأساسية في العالم، منها ما ارتبط بحرية التنقل داخل وخارج الوطن ومنها ما ارتبط بحرية التجمهر والتجمع في الفضاءات العامة سواءً للاحتجاج والتعبير أو للترفيه والتسلية.

إذا كانت مسألة تقويض الحريات أمرا معتادا لدى بعض المجتمعات التي تعيش تحت الأنظمة التسلطية، فالمجتمعات الغربية ذات الثقافة اللبرالية المتشبعة بالحريات الفردية وإطلاقية التصرف لم تتعود على ذلك، فعالم الاجتماع الفرنسي "**الان تورين**"تنبأ أن "**الدول الغربية ستتوجه شيئا فشيئا نحو اتخاذ إجراءات أكثر صرامة وتقويضا للأمن**"، إذ تتهم الجماهير في الدول الغربية حكوماتها باستمرار بأنها تستعمل أساليب الأنظمة المغلقة في مواجهة الأزمة خاصة لما تم تبني استراتيجيات الإغلاق والحجر الصحي كاستراتيجيات أساسية لمواجهة الأزمة وما تستدعيه من إجراءات ردعية واستعمال مفرط للقوة لم تستسيغه رعايا تلك الدول.

أما الأنظمة التسلطية فقد ضاعفت من قمعها وشكلت أزمة كورونا مظلة من اجل احتواء المعارضة باستعمال أساليب الترهيب والتخويف، وقد ساعدها في ذلك غياب الضغوط والرقابة الدولية التي تمارسها في العادة الدول الكبرى المنشغلة بشؤونها الداخلية.

أخيرا، يمكن اعتبار أن الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا عرفت مجموعة من الأحداث الرئيسية التي أدت إلى تغير مفهوم الأمن باستمرار، وهذا ما يعزز طروحات المدارس النقدية التي ترى أنّ الأمن ليس مفهوما مرتبطا بأسس ومعايير موضوعية بقدر ما هو مرتبط برؤى ومنظورات ذاتية، إذ نعتقد انه كلما جاء حدث كبير إلا وساهم في تغير نظرة الدول ومفهومها نحو (أحداث 11 سبتمبر، الهجمات الإرهابية في أوروبا، جائحة كورونا)، كما

أن تطور الدراسات واكتشاف ميادين تقنية وعلمية جديدة من شأنه أن يغير من منظورات الأمن كذلك.

وعليه؛ فتطور مفهوم الأمن مستقبلا مرهون كذلك بالتطورات التي تمس البيئة الدولية من جهة، والبنية المعرفية والعلمية التي توجه الدراسات من جهة أخرى.

المحاضرة الثالثة

مستويات الأمن الدولي

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ مستوى الأمن الفردي، مستوى الأمن الوطني
- ✓ مستوى الأمن الإقليمي، مستوى الأمن الدولي

مراجع المحاضرة:

1. سيد أحمد قوجلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2012).
2. جون ببليس، "**الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة** " في جون بليس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
3. مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
4. عبد المجيد صادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، (القاهرة:جامعة القاهرة، 1976).
5. Keith Krause and Michael C.Williams, **Critical Security Studies**,(London: UCL Press,1997)

تمهيد:

مثلث مستويات الأمن أحد أهم المحاور الرئيسية التي صاحبت توسع مفهوم الأمن والدراسات الأمنية بصفة خاصة، لاسيما بعد فترة نهاية الحرب الباردة مع تصاعد وتيرة التهديدات اللاتماثلية، كما شهدت المرحلة تزايد وتيرة النزاعات الداخلية ذات الصبغة السوسيوثقافية وتراجع عدد الصراعات فيما بين الدول، وما صاحب ذلك من ضرورة إعادة صياغة مستويات أمنية مستجدة تتماشى وطبيعة التطورات الحاصلة في البيئة الدولية، وهذا ما أدّى إلى ضرورة إعادة بناء افتراضات جديدة لتفسير ظاهرة غياب الأمن على المستوى المحلي والدولي، بما يتوافق مع تلك المستويات الجديدة المتحكمة فيه.

ساهمت التغيرات التي مست البنية الدولية جراء تصاعد وتيرة الهجمات التي طالت عدة مدن غربية(لأول مرة)، في تعميق الفجوة المعرفية بين الدراسات الكلاسيكية للأمن وواقع الأمن الدولي، حيث أضحت المقاربات القديمة غير قادرة على تقديم تفسير موضوعي ومقنع لذلك التسارع في الهجمات والأحداث المهددة للأمن والاستقرار الدوليين.

وعليه؛ فالأمن الدولي أضحى أكثر تعقيدا من كونه أمنا مرتبطا فقط بمستوى البنية الدولية أو بالدول المكونة لها، بل أصبح له عدة مستويات متفاعلة ومتداخلة تساهم كل منها سواءً في الحفاظ عليه أو في تهديده.

للأمن مجموعة من المستويات المتفاعلة فيما بينها هي كالتالي:

- ***مستوى الأمن الوطني :***

عرّفت الموسوعة السياسية مفهوم **الأمن الوطني** بأنه:**"كل ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع**

تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"، وهنا يتضح لنا أنّ الأمن الوطني يرمي لمواجهة التهديدات التي تشكل خطرا على حدود الدولة، وهنا تجدر التفرقة بين الأمن الوطني الذي يركز على فكرة الدفاع عن الحدود الجغرافية الداخلية، في حين الأمن القومي لا يكتفي بالحدود الداخلية بل يتجاوزها للحفاظ على مصالح الدولة حتى خارج نطاق الحدود السيادية.

يرمز مفهوم الأمن الوطني على الصعيد الداخلي إلى تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومات والسلطات الأمنية من اجل ضبط الجبهة الداخلية للدولة، قصد مواجهة أي تهديد تستعمل فيه الوسائل العنيفة وغير القانونية التي تستهدف إحداث تغير غير مرغوب فيه في البنية الداخلية للدولة.

فالأمن الوطني موجه لمواجهة أيّة عملية تمس استقرار وامن الدولة، وهذا بتعبئة وحشد كل القدرات المتاحة بهدف المحافظة سلامة المجتمع والوحدة الترابية للدولة، ويشكل قدرة الدولة على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي أعظم مسؤولياتها، إلى جانب الحفاظ على مصالحها الحيوية في داخل جغرافيتها وفي خارجها أحيان أأخرى.

في سبيل تحقيق ذلك تلجأ الدولة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية والاستباقية في حدود إمكانياتها وقدراتها المتاحة، بهدف منع أي تسلل لقوى خارجية معادية تستهدف استقرارها ومصالحها، فحفاظ الدولة على كيانها ومصالحها هي قضية وجودية أوّلا وقبل كل شيء سواءً في الحاضر أو في المستقبل.

تجدر الإشارة كذلك أنّ مصادر التهديد لم تعد تأتي من البيئة الخارجية فحسب، بل أضحت تتأتى كذلك من داخل الدولة نفسها حيث أصبحت العديد من الجماعات تحت

القومية تنازع الدولة سيادتها وسلطتها، وهذا ما يفسر تنامي وتيرة النزاعات الإثنية والطائفية والمصلحية داخل الدول، خاصة في القارة الإفريقية.

ومنه، فالمستوى الوطني للأمن يرتكز على ضرورة تحصين الدولة من المخاطر والتهديدات التي تمس كيانها الداخلي، سواءً المتأتية من البيئة الداخلية أو من البيئة الخارجية.

- ***مستوى الأمن الإقليمي:***

ظهرت أهمية الأمن الإقليمي إبان الحرب الباردة، مع احتدام الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول مناطق النفوذ الإقليمية آنذاك.

يعتبر الأمن الإقليمي القائم على التعاون بين مجموعة من الدول السمة البارزة في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، باعتبار المحاور الإقليمية الموجودة بين الدول أكثر قدرة على ضمان استقرار وأمن الدول المتجاورة بالمقارنة مع المحاور الدولية أو الداخلية، إذ تعتبر أكثر نجاعة في حلّ النزاعات الداخلية والحدودية المرتبطة بالإقليم من جهة، وفي مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: كمكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، وغيرها من التهديدات الأخرى، والتي تبيَن سهولة التعاطي فيها في الإطار الإقليمي منه في إطارها المحلي أو الدولي (هذا الأخير أكثر تعقيدا).

تحكم الأمن الإقليمي مجموعة من القواعد والركائز الأساسية التي تستند بدورها لقيم التجاور، وتتمثل تلك القواعد في:

- تقاسم الدول نفس الحيز الجغرافي يعني ضرورة تقاسم نفس التهديدات والأزمات المرتبطة بالأمن، الأمر الذي يفرض التعاون لمواجهتها.

- استخدام القوة العسكرية لحل الأزمات الأمنية قد يساهم في تعقيدها، إذ يهدف هذا المستوى لحصر استخدام القوة الصلبة إلاّ في الأطر المشتركة والمحددة بشكل مسبق.
- تعزيز الآليات والوسائل المشتركة التي تساهم فيه جميع الدول المعنية للحفاظ على الأمن في المنطقة، وهذا من شأنه أن يعزّز تحقيق أمن وسلامة الإقليم.
- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم.
- تشجيع التعاون والتكامل الأمني مرهون بزيادة التفاعلات الإيجابية بين الدول في الإقليم المشترك.

- ***مستوى الأمن الدولي :***

تزايدت أهمية هذا المستوى في الآونة الأخيرة مع انتشار ظاهرة العولمة وما صاحبها من انتشار للتهديدات اللاتماثلية، ويعتبر الأمن الدولي أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النظام الدولي، فتحقيق الأمن الدولي يستوجب توفر مجموعة من الآليات التي تسهر على تحقيق السلم والأمن الدوليين، ويناط عادة لهيئة الأمم المتحدة المنظمة المخولة قانونيا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين بهذه المهمة، وهذا وفق ما يحدده الفصل السابع من الميثاق الأممي، وعليه فإنّ الأمن الدولي لا يتحقق إلاّ بتوفر جملة من الشروط، أهمها:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء،
- احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية،
- تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.

ومنه؛ فإنّ الأمن الدولي يهدف للحفاظ على السلم والأمن الدوليّن، بتعزيز الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم لتحقيق التعاون والتنسيق المشترك بما تنصّ عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة، على أساس أنّ الاعتمادية الدولية فرضت أنّ غيّاب الأمن في منطقة جغرافية معينة قد يلقي بضلاله في المناطق الأخرى الأكثر بعدا، وهذا ما بينته أحداث **11سبتمبر2001** وهجمات باريس ومدريد ولندن فيما بعد.

- ***الأمن الإنساني (الفردي):***

ارتبط المستوى الفردي أو الإنساني للأمن بالنسق الحقوقي العالمي، خاصة مع بزوغ نجم الهيئات الحقوقية الدولية التي تُعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك مع تأسيس المحكمة الجنائية الدولية في عام **1995**، وهذا بالتزامن مع الوضع الدولي الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة الذي أضحى فيه الفرد مهددا على نطاق واسع.

عرفت هذه المرحلة ظهور مواضيع أمنية جديدة لم تكن متداولة سابقا كقضايا حقوق الإنسان والتدخل الإنساني ومفهوم الحماية الدولية للأقليات المضطهدة، مما ساعد في ظهور مفهوم **أمن الإنسان** أو **امن الأفراد** (حسب تفسير اتجاه أمني)،للدلالة على أهمية عدم الفصل بين أمن الدولة وأمن الأفراد أي (أن امن الدول أصبح من أمن الأفراد)، وهذه الفرضية دافع عليها الكثير من المنظرين على شاكلة "**محبوب الحق** الباكستاني" و"**بالتز Baltz**" الذي اعتبر "**أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفراد أمنيين**" في كتابه الموسوم بـ: "**الأمن الإنساني: بعض التأملات**".

انطلاقا من هذا؛ لا يمكن الفصل بين أمن الدوّل وأمن الأفراد والمجتمع، إذ أنّ الدولة الآمنة تعني كذلك تمتع مواطنيها مهما كانت صفتهم أو أصولهم الإثنية والدينية بنفس

الحقوق والواجبات، كما تعني ضرورة ضمان السلامة الجسدية لكل الأفراد، وضمان كذلك حقهم في العيش الكريم وحق ممارسة الحريات الأساسية.

فدولة القانون هي التي تضمن إشباع الحاجات المادية والمعنوية الأساسية لرعاياها فضلا عن تحقيق العدالة التوزيعية، فموضوع أمن الأفراد مرتبط بصورة مباشرة بحقوق الإنسان، وبالتالي التأكيد على مركزية الفرد والإنسان في الدراسات الأمنية لأنه لا يمكن فصل أمن الأفراد عن أمن الدولة.

المحاضرة الرابعة

أبعاد الأمن

المحاضرة الرابعة: أبعاد الأمن

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ البعد العسكري، البعد السياسي
- ✓ البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي
- ✓ البعد الايكولوجي

مراجع المحاضرة:

1. جون ببليس، "**الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة** " في جون بليس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
2. مارتنغريفيش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

3. عبد المجيد صادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، (القاهرة:جامعة القاهرة، 1976).

4. Borry buzan, « **is international security possible, poper presentedat: new thinkingabout strategyand international security**(conference)edited buy ken.booth, London harper collins academic,**1991.**

تمهيد:

تعتبر مدرسة كوبنهاجن أحد المدارس الرائدة في مجال الدراسات الأمنية الموسعة، وتحديدا الدراسة التي قدمها **باري بوزان** احد أقطاب هذه المدرسة والموسومة بـ:"الشعب، الدول والخوف"،رؤية جديدة في حقل الدراسات الأمنيّة حيث احتوت على أبعاد جديدة للأمن،واعتبر **باري بوزان** أنّ هذه الأبعاد الخمسة للأمن ليست مستقلة عن بعضها البعض بل تتفاعل فيما بينها بشكل مستمر.

وتتحدد الأبعاد الأمنية التي قدمها بوزان على النحو التالي:

- ***البعد العسكري للأمن:***

هيمن البعد العسكري على مفهوم الأمن بشكل عام لعقود طويلة سيما بين الحربين العالمية الأولى والثانية ليمتد حتى فترة الحرب الباردة، حيث تم حصر مفهوم الأمن في تلك الحقبة في القوة العسكرية نظرا للصراع الإيديولوجي الذي طبع المرحلة، فامتلاك الدول للوسائل والأدوات العسكرية

اعتبر أفضل تحصين للدول للتصدي للتهديدات الخارجية، سواءً تعلق الأمر بالهجمات التقليدية أو الهجمات النووية.

يعتبر البعد العسكري للأمن الأولوية الأساسية للدول، حيث تعمل الدول على زيادة رصيدها من القدرات العسكرية لمواجهة المخاطر المتأتية من الدول الأخرى التي من شأنها أن تمس مصالحها الحيوية، حيث عرفت مرحلة الحرب الباردة زيادة في انخراط الدول في الأحلاف العسكرية بهدف الحفاظ على أمنها، وشكلت الطروحات الواقعية الإطار العلمي والمعرفي الذي عزز وبرر السياسات الأمنية للدول في تلك المرحلة خاصة وأنّ سياق الأحداث ساعد في ذلك.

لا يزال البعد العسكري للأمن يشكل أهمّ بعد من أبعاد الأمن لغاية يومنا، هذا رغم تراجع أهميّته بشكل نسبي.

- ***البعد الاقتصادي للأمن:***

من شأنه أن يحقّق الأمن والاستقرار للدولة، وبالتالي تجنب أكبر قدر ممكن من المشاكل الاقتصادية التي قد تتسبب في الكثير من الأحيان إلى تهدد أمن الدول.

عادة ما يتضمن الأمن الاقتصادي جانبين أساسين يتمثل في:

الجانب الأول: في ضرورة تسخير المقدرات الاقتصادية لخدمة القطاع العسكري(**تمويل صفقات السلاح يحتاج لموارد مالية واقتصادية معتبرة**)، وهنا تبرز أهمية الموازنة بينهما وبالتالي تحقيق المصالح الأمنية للدول، وهذا ما نادى وأكّد عليه الطرح الكلاسيكي للأمن، حيث ينظر للاقتصاد كمصدر لزيادة أو امتلاك القوة العسكرية للدولة فحسب، أما **الجانب الثاني**: فارتبط بمدى قدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وما تفرزه هذه التفاعلات من احتدام التنافس بين الدوّل،

فأمن الدولة في بعده الاقتصادي له علاقة بمدى قدرتها في الولوج للأسواق الإقليمية والدولية، وكذا مدى قدرتها على عقد صفقات أو شراكات خارجية ذات وزن اقتصادي.

تبرز أهمية البعد الاقتصادي مع تزايد أهميّة التكتلات الاقتصادية الإقليميّة التي ساهمت في تراجع أهمية الأحلاف العسكرية، باستثناء **حلف الناتو** والذي بدوره أنبطت لها أهداف اقتصادية جديدة **(المساهمة في بناء اقتصاديات الدول التي تدمرها الحروب)**،وعليه شهدت الساحة الدولية انتشارا كبيرا للتكتلات الاقتصادية الإقليمية **كالاتحاد الأوروبي، الآسيان، النافتا، منظّمة شنغهاي،** وغيرها من التكتلات الأخرى.

ساهمت أفكار "**جوزيف ناي الابن**"، "**Josef Ney**" المنظر النيو ليبرالي الأمريكي في إبراز أهميّة البعد الاقتصادي للأمن الذي أصبح أكثر أهمية من الأمن العسكري حسب رأيه، حيث اعتبر هذا الأخير انه يستحيل تحقيق الأمن العسكري دون توفر البيئة الاقتصادية الملائمة لها من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الأمن الاقتصادي ساهم بتحصين الجبهة الداخلية لكثير من الدول حتى تلك التي تفتقر لقوة عسكرية كبيرة، وتمثل كل من: اليابان، ألمانيا، كوريا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا الأخرى أهمّ تلك الأمثلة.

- ***البعد السياسي للأمن:***

يرتكز البعد السياسي على الحفاظ الوحدة السياسية والسيادية للدول والعناصر المكونة لها، لذا تسعى الدول إلى استعمال الأدوات السياسية والدبلوماسية للحفاظ على هويتها الوطنية ومصالحها الحيوية من التهديدات الخارجية والداخلية، ويذهب الكثير من الباحثين في هذا الشأن إلى تحديد مفهوم الأمن انطلاقا من البعد السياسي بالنظر لما يمثله هذا البعد من قيمة جوهرية كدلالة على الاستقلال السياسي للدولة، و أيضا الحفاظ على أراضيها من أي تهديد داخلي كان أو خارجي.

فالبعد السياسي للأمن يتضمن قسمين، **القسم الأول:** مرتبط بالسياسة الداخلية التي تسعى لإدارة الخلافات المجتمعية التي تنشأ بين مختلف المكونات الفرعية للنظام واحتواءها في إطار سلطوي، أمّا **القسم الثاني:** يتعلق بالسياسة الخارجية التي تهدف لإدارة مصادر القوة بالنسبة للدولة بهدف التأثير على المجتمع الدولي.

- ***البعد الاجتماعي للأمن:***

يهتم البعد الاجتماعي بالجوانب السوسيوثقافية للأفراد والمجتمعات المحلية، فهذا البعد يهدف إلى الحفاظ على الهوية الثقافية للجماعة السياسية بغرض دعم انتماءها وتعزيز روحها الوطنية، ويعتبر البعد الاجتماعي أحد أهم الأبعاد الأساسية للأمن في إطاره الموسع من حيث اهتمامه بالشخصية المعنوية للمجتمع. فعدم احترام خصوصيات مجتمع معين من حيث الهوية، اللغة، الدين، العادات والتقاليد، الثقافة الحضارية، من شأنه كذلك أن يهدد الأمن المجتمعي ومنه امن الدولة.

إن الدول اليوم لم تعد مهددة فقط عن طريق التدخل العسكري الخارجي، فالتطور الحاصل في وسائل التواصل الاجتماعية، ساهم في انتشار ظاهرة العدوى والمحاكاة بين المجتمعات المتقاربة والمتباعدة، فبعض القضايا المرتبطة بالاحتجاجات، والحركات الاجتماعية، شبكات الاتجار بالبشر والمخدرات، الانفجار السكاني، انتقال الأنماط الثقافية لم تعد تحتويها حدود الدول السياسية، فعدم قدرة الدولة على مواجهة هذه التهديدات من شأنه أن يهدد ثقافة وهويتها المجتمعية.

- ***البعد البيئي (الإيكولوجي) للأمن:***

يعتبر الأمن البيئي أحد المفاهيم الجديدة التي أفرزتها فترة ما بعد الحرب الباردة، فالأمن البيئي يعنى بالمشاكل الأمنية الناجمة عن التجمعات البشرية وتأثيرها سلبا على البيئة من جهة، والكوارث

البيئية والأزمات التي من شأنها أن تخلّف أضرارا وانعكاسات سلبية على أمن الأفراد والمجتمعات من جهة أخرى.

كما أن التهديدات البيئية كالتلوث المائي والجوي، وتدهور النسيج الغابي تعدّ أحد أهم القضايا التي يتوجب الالتفات لها، والبحث عن رؤية شاملة وموحدة ذات أهداف إستراتيجية وأمنية خاصة في ظل تنامي التهديدات البيئية وتداعياتها على الأمن الإنساني. لذا اعتبر البعد البيئي أحد أهمّ القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسّع، حيث يؤثّر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية الدولية.

وعليه، ظهرت عدة منظمات ومنتديات دولية تهتم بقضايا الأمن البيئي، حيث أضحى بعدا أساسيا في العلاقات الأمنية الدولية.

وتجدر الإشارة في الأخير؛ أنّ الفصل بين المستويات والأبعاد الأمنية إنما هو فصل منهجي لا غير، فالممارسة الواقعية والأحداث الدولية المختلفة أثبتت أنّ الأمن عبارة عن وحدة وجودية مركبة، يصعب الفصل فيها بين المستويات والأبعاد الأمنية المتفاعلة والمتشابكة والمتداخلة بشكل مستمر ودائم، فتغير مؤشرات أي بعد أو مستوى يؤدي ضرورة إلى تغير الأبعاد الأخرى، وبالتالي تغير بنية الأمن ومفهومه.

المحاضرة الخامسة

الاتجاهات التنظيرية التقليدية للأمن

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ الأمن وفق الطرح المثالي (مبادئ ورلدرو ولسن "نظرية السلام الديمقراطي").
- ✓ الاتجاه الواقعي للأمن (الواقعيون الكلاسيك، الواقعيون البنيويون، الواقعيون الكلاسيك الجدد).
- ✓ الطرح الليبرالي للأمن (الليبرالية التقليدية، اللبرالية المؤسساتية).

مراجع المحاضرة:

1. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت، دار الكاظمة، 1985
2. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
3. محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.2، 2012).

4. جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).

5. Michail W.Doyle, **lebralismeand the end of the World war**, (New yourk, combia : University press, 1996).

6. Columba people, Nick Vaughan- Williams, **Critical security studies**, (New Yourk : Routtledge, 2010).

تمهيد:

نقصد من الاتجاه التقليدي في تفسير الأمن تلك الاتجاهات النظرية التي اعتمدت على تحليل الظاهرة الأمنية بالانطلاق من واقع ما تبحث له عن تفسير إذ غلب عليها الطابع التفسيري أكثر منه تقديم رؤية نقدية مغايرة للأمن، بمعنى أنّها اعتمدت على مقاربات تقليدية يغلب عليها الطابع الاستنباطي والاستقرائي للظواهر السياسية الدولية.

حاولت مجموعة من المدارس بداية من المدرسة المثالية والواقعية بروافدها واللبرالية بشقيها التقليدي والمؤسسي تقديم رؤيتها للأمن انطلاقا من زاوية معينة تحكمت فيها عدة اعتبارات تاريخية وإيديولوجية معينة، وكذلك الأحداث الدولية الكبرى (الحربين العالميتين، الأزمات الاقتصادية، النزاعات والصراعات الأمنيّة الكبرى).

أولا : الأمن وفق الطرح المثالي

تنطلق المقاربة المثالية للأمن من فرضية أساسيّة إذ تعتبر أنّ وجود الأمن هو الأصل في العلاقات الدولية، أمّا غيّاب الأمن الناجم عن النزاع والصراع الذي قد ينشب بين بعض الدول المشكلة للنظام الدولي فهو حالة عرضية، حيث تغلب النظرة التفاؤلية لدى المثاليين

(لذلك تسموا بذلك) باعتبار أنّ الظاهرة الأمنيّة هي أصيلة والنزاع والصراع حالات مرضية يسهل التحم بها وبأعراضها، من خلال التحكم في مسبباتها المباشرة، وعليه جاءت مساهمات **"ايمانويل كانط"** حول الحكومة العالمية عندما نادى بضرورة تبنّي فكرة حوكمة العلاقات بين الدول بإنشاء تنظيم دولي يتسم بالهيراكلية ويتميز بوجود سلطة عليا مثلما هو حال النظام داخل الدول، حيث يتم إسناد مهمة تنظيم العلاقات بين الدول لتلك الحكومة التي تتشكل من الدول الأعضاء في التنظيم الدولي، وعليه يمكن ضبط الخلافات التي قد تحصل بين الدول والحيلولة دون تحولها لنزاعات قد تهدد الأمن والاستقرار الدوليين.

على نفس المنوال حاول **"ولدرو ويلسن"** رئيس الولايات المتحدة الأسبق من خلال مبادئه الأربعة عشر أن يقدّم حلولا واقعية لمسألة غياب الأمن في العلاقات الدولية والتي أدّت حسبه لاندلاع الحرب العالمية الأولى، ففي مؤتمر فرساي اقترح جملة من المبادئ التي تتمحور حول ضرورة تبني قواعد دولية عامة و واضحة تضبط العلاقة بين الدول التي تسببت في الحرب العالمية لمنع وقوعها مرة أخرى ومن ضمن تلك القواعد التي أصبحت فيما بعد أحد أهمّ قواعد القانون الدولي (نظام الأمم المتحدة) ألا وهي قاعدة احترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، إلى جانب مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

والتي حسبه تسبّبت في التنافس بين الدول الكبرى حول احتلال اكبر قدر من المناطق.

لقد توّج هذا الطرح بإنشاء منظمة **"عصبة الأمم"** التي مثلت أول تنظيم دولي معاصر حاول تأطير عملية الأمن الدولي من خلال مجموعة من القواعد المستوحاة من مبادئ ولسن، ولكن في ذات الوقت كرست مخرجات مؤتمر الصلح فرساي في **1919** التي

حملت دول المحور مسؤولية انتهاك الأمن الدولي مما أدّى بالمنظّمة للفشل نظرا لغياب التوازن والتوزيع العادل لآليات اتخاذ القرار بين الدول الأعضاء.

اثبت الطرح المثالي محدوديته التفسيرية عندما عجز عن تقديم أدوات منهجية علمية تسمح بتفكيك الظاهرة الأمنيّة الدولية واهم العناصر المتحكمة بها، من اجل الوصول لنظرية عامة تبنى عليها عند دراسة ظاهرة الأمن في النظام الدولي حيث اكتفت بتقديم مجموعة من المقدمات الفلسفية والمسلمات المعيارية التي تعبر عن المبادئ والقيم والتوجهات القيّمة التي يؤمن بها المفكرون (رواد هذا الطرح)، كما بالغت في نظرتها التفاؤلية حول وجود الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية من خلال الاعتماد على أخلقة العلاقات بين الدول كضمان لتحقيق الأمن، فضلا على اعتبار أنّ القانون الدولي هو قانون ملزم للأطراف في حين تبين أنّ الدول لا تلتزم بالقواعد والاتفاقيات والأعراف التي وضعتها بنفسها في ظل غياب سلطة دولية عليا تفرضها عليها.

ثانيا: الاتجاه الواقعي للأمن

تعتبر الواقعية من ضمن النظريات الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، بل الأكثر قدرة على تفسير جزء مهم منها خاصة المتعلق بالظاهرة الأمنيّة في العلاقات الدولية ومسببات غيابها، حيث استطاعت الواقعية كاتجاه ومدرسة أن تتكيف مع المستجدات الدولية والأحداث الأمنيّة المتلاحقة بطريقة منهجية، من خلال تجديد فرضياتها وأدواتها التحليلية في كل مرحلة تستدعي ذلك، تتفق الاتجاهات الواقعية من ضمنها، الواقعيون الكلاسيك، الواقعيون البنيويون، الواقعيون الكلاسيك الجدد)، في جملة من المبادئ التي تتحكم في الأمن الدولي.

بخلاف المثالية يعتقد الواقعيون وعلى رأسهم "**مورغانتو**" "**والتز**" "**ميرشايمر**" أنّ النظام الدولي يعبر عن حالة "**غياب الأمن**"أكثر منه عن حالة "**وجود الأمن**"، إذ يعتقد رواد الواقعية أنّ حالة الفوضى التي تتميز بها العلاقات الدولية ساهمت في انتشار النزاعات والخلافات فيما بين الدول، في ظل عدم وجود سلطة أو حكومة دولية تفرض النظام والأمن على المستوى العالمي.

يركز الواقعيون على المفهوم الدولاتي للأمن رغم بعض التباين الطفيف بينهم في مضمونه وكيفية تطبيقه على المستوى الدولي، فمنهم من يرى أنه مسألة تتعلق بالمصالح العليا للدول ولا تقبل التجزئة ومنهم من يراها انه قد تتنازل الدول بجزء منه لصالح هيئات أخرى تكون الدول عضو فيها كذلك.

فمفهوم الأمن حسبهم له منظور واحد تسيطر فيه الدولة بوصفها الكيان الوحيد المنوط به الإشراف على الأمن على عملية حفظه، فالحفاظ على الأمن يدخل ضمن المهام والوظائف السيادية للدولة والتي لا يمكن التنازل عنها مهما كانت الظروف، وعليه ركز الواقعيون على مسألة حماية إقليم الدولة من أيّ اعتداءات خارجية قد تأتي من دول أخرى، كما أنّ حماية المصالح الحيوية تقع ضمن الأولويّات التي تجدر شملها بالحماية في مواجهة التهديدات الخارجية.

وعليه انحصرت الدلالات الضيقة للأمن لدى الواقعيون في البداية بالإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم لتشمل بعد ذلك الإجراءات المتعلقة تأمين حدود الدولة بتعزيز قوتها العسكرية أو الدخول في أحلاف عسكرية من أجل تحقيق أمنها.

يمكن حصر المسلمات التي تعتمدها الواقعية في تفسير الأمن الدولي من خلال مايلي:

- تنطلق الواقعية من فرضية أنّ الدولة هي الفاعل الوحيد المتحكم في عملية ضبط الأمن الدولي، فالدولة بوصفها الفاعل العقلاني الوحيد الذي يمكن الاستناد إليه لتحقيق الأمن الدولي.
- يتميز النظام الدولي بالفوضوية بسبب انعدام السلطة التي تنظم العلاقات بين الدول قواعد النظام الدولي.
- بسبب الفوضى تنتشر النزاعات والصراعات بين الدول إذ تصبح الآليةالأكثر استعمالا في معالجة الخلافات بين الدول هو اللجوء إلى الحرب.
- الخوف يدفع بالدول نحو تعزيز قدراتها العسكرية أو الدخول في أحلاف عسكرية من أجل حماية نفسها ومصالحها الحيوية ضد أيّ عدوان خارجي محتمل، ويتزايد اللجوء للقوة كلما انعدمت الثقة المتبادلة بين الدول.
- لجوء الدول لاكتساب القوة يعزز السباق نحو التسلح، مما يؤدي لانعدام التوازن الذي يفاقم من النزاعات والحروب.
- إنّ غياب الأمن والاستقرار الدوليين لا يمكن أن يكون مستمرا بفعل حدوث التوازن في القوة في مرحلة ما من مراحل العلاقات الدولية، إذ يعتقد الواقعيون أنّ استتباب الأمن على المستوى الدولي مرهون باستمرار التوازن بين القوى الدولية الكبرى.

في هذا الشأن يؤكّد **"أرجانسكي"** من خلال مقاربته حول نظام توازن القوى أنّ الثنائية القطبية هي أفضل نظام يحافظ على الأمن على المستوى الدولي، نظرا لتميزه بالاستقرار النسبي في ظل توزيع القوة المتوازن بين قطبين قويين.

ثالثا: الطرح الليبرالي للأمن

يعتبر الطرح الليبرالي من أهم المنظورات التي فسّرت الظاهرة الأمنيّة الدولية بشكل مغاير عن الطرح الواقعي، حيث رأى البعض أنّها حاولت تجديد الرؤية التفاؤلية للأمن الدولي التي طرحتها سابقا المدرسة المثالية، فالليبرالية أعادت النظر في مفهوم الأمن من خلال علاقته بالفواعل التي تساهم في الحفاظ عليه، فالأمن حسب الليبراليون لا يعني حماية الدولة فحسب من المخاطر التي تتسبب بها الدول، بل كذلك من التهديدات التي تأتي من فواعل غير دولاتية داخليا أو خارجيا كون الدول ليست فاعل موحد حسبهم (تتكون من جماعات وفواعل داخلية).

يفترض الليبراليون أنّ عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والمجتمعات قد يشكل أحد أهمّ مصادر النزاعات والحروب على المستوى الدولي، إذ يجب معالجتها للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، وأنّ سبل معالجتها يكون بتعزيز التعاون والتكامل والاعتماد المتبادل بين الدول، ويعتمد الليبراليون على مجموعة من التصورات حول الأمن أهمّها:

- بخلاف الواقعيون فإنّ الدولة لا تعتبر الفاعل العقلاني الوحيد، فالدولة تتميز بوجود فواعل تحت قومية فيها كلها تساهم في بلورة مفهوم الأمن، فالعملية الأمنية هي عملية تنافسية تشمل مجموعة من الأفراد والمؤسسات وصناع القرار، إذ لفهم الأمن يجدر تحليل طبيعة العلاقة والتفاعل بين تلك الفواعل تحت قومية، لفهم القرارات الأمنيّة للدولة.
- الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية فالليبراليون يعترفون بوجود فواعل أخرى من غير الدول، وبالتالي وجود وحدات سياسية تؤثر و تتأثر بالأمن الدولي وتساهم في بلورته أو تهديده، إذ يستوجب أخذها في عين الاعتبار عند تحليل الظاهرة الأمنيّة في العلاقات الدولية.

في هذا المجال تجدر الإشارة أنّ مسألة الأمن الدولي أضحت مؤسسات بعينها تتدخل فيها على غرار مجلس الأمن الدولي، الأحلاف العسكرية **(الناتو)** التحالفات العسكرية المرحلية **(تحالف السعودية والإمارات ومصر في الحرب على الحوثيون)**، المؤسسات الأمنية الخاصة(بلاك وتر الأمريكية، فاقنر الروسية)، فهذه التنظيمات أضحتأدوارهاأهمّ من الدولة نفسها في مجال حفظ الأمن الدولي أو تهديده.

- إن تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل على المستوى الدولي خاصة في المجال الاقتصادي فرض توسعها لتشمل المجال الأمني فمسائل الأمن الوطني لم تعد حكرا على الدول في ظل التدويل الذي طالها.
- اتجاه الدول نحو تنظيم نفسها ضمن تجمعات إقليمية تضمن لها الأمن والاستقرار على غرار التجربة التكاملية الأوروبية والآسيان و النافتا وغيرها.

يخالف اللبراليون الواقعيون من خلال مجموعة من المبادئ المعززة للأمن الدولي أهمها:

- التعاون الدولي لاسيما في المجال الاقتصادي من خلال تشجيع التبادل ورفع القيود الجمركية من شانه أن يخلق جوا ايجابيا فيما بن الدول مما يؤدي لاستعادة الثقة وتعزيزها بما يلقي بضلاله على الأمن والاستقرار الدوليين.
- يمكن للقيم الديمقراطية ونشرها عبر الدول أن يساهم في تعزيز الأمن والحد من اللجوء للآليات العسكرية لحل الأزمات بين الدول ففي هذا الشأن يرى اللبراليون وتأكيدا لطروحات **"إيمانويل كانط"** حول السلام الدائمأنّ الدول الديمقراطية لا تستخدم القوة لحلّ خلافاتها مع بعضها البعض، بل تتبع إستراتيجية تعاونية تساهم في إزالة حالة الشك والريبة بين الدول، ومنه تحقيق المصالح الوطنية يتجسد من خلل تشجيع تقاسم

الأرباح والمصالح عوض التصارع حولها، فنشر القيم الديمقراطية وتقليص دور العامل العسكري سيساهم في زيادة الأمن الدولي.

- يمكن للتعاون الدولي المبني على تشكيل المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية فوق قومية أن تساهم في تقليص الهوة الأمنيّة بين الدول لتحقيق الأمن الدولي.
- ففكرة السلم الدائم حسب الليبراليون ممكنة الحدوث في حال تعمّمت المبادئ السابق ذكرها، وعلى رأسها زيادة الدول لرصيدها من الديمقراطية، مما يؤدي إلىخلق بيئة دولية تنتشر فيها قيم التسامح والتعاون والاعتماد المتبادل، الذي يمنعها من الدخول في حروب فيما بينها، في ظل وجود إطار مؤسساتي دولي يحافظ على الأمن والاستقرار الدوليين.
- الليبرالية في تفسيرها للأمن الدولي تركز على التكتل والتعاون الاقتصادي عوض عن التحالفات العسكرية وبذلك تعطي تصورا مغايرا عن التصوّر الليبرالي الواقعي الذي ركز على المفهوم الدولاتي والعسكري للأمن، فالليبرالية تهتم بالمفهوم التنموي للأمن وتفضل آليات التعاون والتآزر عوض النزاع والصراع، في إطار ما يصطلح عليه **"بالأمن الجماعي"**.

المحاضرة السادسة

الاتجاهات التنظيرية الحديثة

"الطرح البنائي للأمن"

المحاضرة السادسة: الاتجاهات التنظيرية الحديثة " الطرح البنائي للأمن"

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ المرتكزات الأمنية للنظرية البنائية.
- ✓ دور الهوية الثقافية في بناء التصورات الأمنية.

مراجع المحاضرة:

1. الكسندروا ندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، تر: جبر صالح العتبي، (الرياض: النشر العالمي والمطابع للنشر والتوزيع،**2003**).
2. عبد النور بن عنتر، **"الدولة العولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"**، شؤون الأوسط، (ع.**107**،صيف **2002**).
3. جون ببليس، "**الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة** " في جون بليس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

4. محمد الطاهر عديلية ،**"المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"** ، مجلة المفكر، (ع. 13،د.س.ن).

5. Alexander wendt "**anarchy is what stat of it the social construction of power politis**, international organization C vol.46 spminy,1992.

تمهيد

مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في مجال العلاقات الدولية بشكل عام ومجال الدراسات الأمنية بشكل خاص، حيث تجدد النقاش واتسع و تم تجاوز الأطر التقليدية المبنية على الصراعات بين الدول، وفرضت مستجدات المرحلة الجديدة حتمية إعادة النظر في المواضيع الأمنية، لذا سميت هذه المرحلة بـ: **"مرحلة النهضة للدراسات الأمنية"**.

لقد أسهمت التحولات المتزامنة مع النظام الدولي الجديد و التطورات التي حصلت في مختلف الميادين، في تكوين مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة، تجاوزت حدود الدولة القومية، مما استدعى إعادة النظر في التصورات النظرية للأمن و تمثل كل من البنائية أحد أهم النظريات التي حاولت إعطاء تفسير جديد للظاهرة الأمنية.

أولا: الأمن عند البنائية

أدّى فشل تنبؤ فشل النظريات التفسيرية ، بنهاية الحرب الباردة سلميا إلى ظهور الاتجاه البنائي الذي حاول أن يقدّم تفسيرا مقنعا لذلك إلى جانب تقديم إسهامات عديدة في المفاهيم الأساسيّة للعلاقات الدولية وعلى رأسها مفهوم الأمن، والذي حاولت إعطائه تصورا يختلف عن المنظور الذي قدّمته الواقعية والليبرالية، انطلاقا من مفترض مهمّ قائم على اعتبار كل ما يحدث ليس معطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا.

المحاضرة السادسة: الاتجاهات التنظيرية الحديثة " الطرح البنائي للأمن"

ترجع جذور النظرية البنائية إلى كتاب "**نيكولاس أوناف onuf nicolas**" الذي اعتبر أول من استعمل البنائية كمفهوم في كتابه :"**عالم من صنعنا**"، حيث انتقد في هذا الكتاب الأفكار والتصورات والفرضيات التي قدمها **كنيث والتز**، ورأى من خلال هذا الكتاب أن العالم مجرد بناءات فكرية وهوياتية من صنع البشر.

أما الانطلاقة الفعلية للطرح البنائي فقد بدأت مع المفكر:"**ألكسندر واندت AlexanderWendt**"الذي يعتبر رائدا للبنائية، حيث جاءت كردة فعل على الأفكار والافتراضات التي قدمتها الطروحات الواقعية والليبرالية، وقد حاول **واندت** أن يفسر الأمن انطلاقا من مسألة عدم حتميته بل باعتباره مسألة إدراك، وصناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، وبالتالي تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية.

فالمأزق الأمني حسب البنائيين ليس ظاهرة حتمية، بل هو تمثيل وتصور عقلي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم بدل المصلحة الذاتية، ومنه فالأمن عند أليكسندر واندت: "**هو ما تريد الدول تحقيقه وممارسته وليس الحقيقة الفعلية**".

كما أن البنائيّة حاولت إعطاء مرجعية جديدة لمفهوم الأمن بعدم اعتباره معطى مسبقا، بل يمكن التنبؤ به عن طريق التعاملات والتفاعلات وارتباط الهويات والقيم والمصالح التي تتحكم في سلوك الدولة، و منه تعطي البنائية أهمية بالغة للأفكار والمعايير في تفسير وتحليل الأمن،

ركزت البنائية على عنصر الهوية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وأكدت على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها

الوحدات السياسية وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها، فالهوية هي من تحدد مصالح الدول وسلوكها.

فالهويّة عند البنائيين ليست ثابتة بل متغيرة، فالتغير في الهوية يؤدي إلى التغيير في المصالح معبرة في ذلك عن الاختلاف الموجود بينها و بين الهويات الأخرى، معززة تميزها وتفوقها عن الهويات الأخرى لكن دون المساس بجوهر هويتها الأصلية.

ركز الطرح البنائي في دراسته للظاهرة الأمنية على العلاقة الموجودة بين الهوية والمصلحة والأمن في آن واحد، فهذه العلاقة هي التي تشكل في النهاية السلوك الأمني للفواعل، وليس على أساس الفوضى الدولية الذي بررت من خلاله الواقعية توجهات وتصرفات الدول عند دراستها للمعضلة الأمنية في العلاقات الدولية، فعدم إعطاء أهمية لعنصر الهوية هو الذي جعل الواقعيون غير مدركين للتهديدات الجديدة لاسيما الداخلية منها، كظاهرة النزاعات الداخلية الذي يطرح فيه عنصر الهوية بقوة كسبب رئيسي في انتشار النزاعات الداخلية.

ثانيا:المرتكزات البنائية للتصور الأمني:

يمكن حصر أهم المرتكزات والتصورات التي ينطلق من خلالها البنائيون في تصورهم للأمن في النقاط التالية:

1. تتكون بنية النظام الدولي من بنى اجتماعية والفوضى الدولية، والبحث في القوة هي مهام صناع القرار، لذا هي ليست حقائق موضوعية، فالدول حسب البنائيين هم من

يصنعون محيطهم نتيجة الإدراك، ما يعني أن الفوضى ليست معطى مسبقا، ولكنها من صنع الدول تمّ إدراجها منذ معاهدة ويستفاليا عام 1648.

2. إن التصور البنائي للأمن والعلاقات الأمنية وضحته في شكل معادلة تتكون من طرفين الطرف "أ" و الطرف "ب" فعند لجوء الدولة "أ" وفق التصور الواقعي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراء العسكرية ،الاقتصادية والسياسية في صورة الاعتماد على الذات لتحقيق الأهداف والبقاء، فإن الدولة "ب"ستتبع نفس السلوك ، سعيا منها لإدراك نفس الغايات، فالعلاقة التي تحكم الطرفين قائمة على **"مبدأ الشك واللايقين"**.

في حين أنّ التصور الذي تقدمه البنائية مبني على أن الطرف **"أ"** إذا سلك سلوكا مبنيا على الثقة وتقليل الاتجاه نحو السلوكات الاندفاعية، فإنه سيدفع بالطرف "ب" للمضي وفق هذا المسلك، هذا ما يجعل الطرفين يسعيان لإيجاد آليات سليمة لتحقيق بقائهما، بعيدا على نظام الاعتماد على النفس الذي يراه البنائيون يقلص من إمكانية تحقيق الأمن الدولي، و تمثل فرضية الطرح الواقعي "الفوضى الدولية" محل توافق بين البنائية والواقعية الجديدة، لكن يختلفان تفسير سلوك الدول باعتبار أن البنائية تخضعها لتأويلات اجتماعية والتي تشكل في مجملها جملة التفاعلات والمعايير الايجابية، وليس الفوضى الذي تحدث عنها الواقعيون، و التي تفضي عادة للصراع الدولي.

3. ربط المحددات المادية للأمن، كالقوة العسكرية والاقتصادية، بمحددات أخرى كالهوية ،القيم، الثقافة التي تساهم كذلك في بناء الأمن الدولي، فأهمية القوة العسكرية كمحدد لتحقيق الأمن، لا يلغي أهمية القطاعات الأخرى كالقطاع الاقتصادي والسياسي

والثقافي والاجتماعي وحتى البيئي التي تعتبر كلّها أبعادا أساسية وضرورية لتحقيق الأمن سواء الوطني، الإقليمي، و حتى الدولي.

4. يرى البنائيون أن الأمن يمكن أن يتحقق شرط تغيير طريقة التفكير التي يجب أن تكون حيادية، فهذا الطرح تصوراته قائمة على التفاؤل، فعوض التفكير بالتنافس والتصارع حسب الواقعيين، يمكن تبني أفكار ايجابية وسليمة تساهم في خلق بيئة للتعاون والتكامل وهذا المبدأ الذي قدمه البنائيون عندما تطرقوا إلى الدور الذي لعبته الأفكار بالنسبة للرئيس السوفيتي السابق **"ميخائيل غورباتشوف"**التي أدت عند طرحها إلى أحداث تغيير جدري في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، والتي تمحورت حول اعتماد **غورباتشوف** على فكرة **"الأمن الجماعي"**،و إنهاء حالة الصراع مع الولايات المتحدة بطريقة سلمية بدل اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية.

5. يفترض البنائيون أن العالم مبني اجتماعيا على أساس أن الأفراد هم من يصنعون المجتمع، والعكس صحيح، ونفس الأمر ينطبق على الأمن والتهديدات الأمنية، التي تبنى اجتماعيا حيث تختلف من دولة لأخرى باختلاف قيم وهوية كل مجتمع ، فما تدركه دولة معينة كتهديد ليس بالضرورة ما تدركه دولة أخرى كتهديد، وهو الارتباط الموجود بين البناء الاجتماعي، الذي يكون الدولة وكذا التفاعل مع الأطراف الأخرى التي تختلف في قيمها ومدركاتها مع الآخر، ما يجعل كيفية فهم التهديدات الأمنية والأمن يختلف من دولة لأخرى باختلاف القيم و المدركات.

6. لذا تعتبر الهوية والمصالح والمعايير والأفكار من الفرضيات الأساسية التي تعتمد عليها البنائية في تصورها للأمن، وقد قدم واندت مفهوما بديلا **"للمعضلة الأمنية"** يختلف

عن الطرح الواقعي إذ يقترح في مقابل ذلك مفهوم **"الجماعة الأمنية"** التي تمثل معرفة مشتركة تثق فيها الدول ببعضها البعض.

سعت النظرية البنائية من خلال الطروحات التي قدمتها لتبني رؤية اجتماعية للأمن، كما دعت لتغيير نمط التفكير من النمط التشاؤمي إلى النمط التفاؤلي الذي من شأنه أن يعزز الأمن الدولي، كما أنها شكلت حلقة الوصل بين الاتجاه التقليدي والاتجاه الموسع لمفهوم الأمن.

المحاضرة السابعة

الاتجاهات التنظيرية الحديثة للأمن

"الطرح النقدي والنسوي للأمن"

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ التوجهات النقدية للأمن (مدرسة فرانكفورت ونقد الخطاب الأمني).
- ✓ المدرسة النسوية للأمن (الجندر/النوع في تفسير الأمن الدولي).

مراجع المحاضرة:

1. عبد النور بن عنتر، **"الدولة العولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"**، شؤون الأوسط، (ع.**107**،صيف **2002**).
2. جون ببليس، "**الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة** " في جون بليس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
3. محمد الطاهر عديلية ،**"المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"** ، مجلة المفكر، (ع. 13،د.س.ن).

تمهيد:

أدت التحولات المتزامنة مع النظام الدولي الجديد و التطورات التي حصلت في مختلف الميادين، في تكوين مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة، تجاوزت حدود الدولة القومية، مما استدعى إعادة النظر في التصورات النظرية للأمن و تمثل كل من النظرية النقدية والنسوية الى جانب البنائية أحد أهم النظريات التي حاولت إعطاء تفسير جديد للظاهرة الأمنية.

أولا: التوجهات النقدية للأمن (مدرسة فرانكفورت ونقد الخطاب الأمني)

تعتبر النظرية النقدية من أهم النظريات التي عرفتها مرحلة ما بعد الحداثة، وظهرت نتيجة المجهودات الأكاديمية لمدرسة فرانكفورت الألمانية، وجاءت هذه النظرية كرد فعل بدورها على النظريات الوضعية، فهي تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك، و يعتبر كل من من: "روبرت كوكس"، و"ماكس هوركهايمر"، و "يورغن هابرمس" من أهم روادها، وسميت النظرية النقدية كذلك في بعض أدبيات العلاقات الدولية بالغرامشية الجديدة نسبة للفيلسوف الايطالي النيوماركسي "أونطونيو غرامشي"، بالنظر لبنائها النظري، القائم على انتقادات اجتماعية وثقافية ذات بعد ماركسي.

تركز النظرية النقدية على تحرير الإنسان من القيم الاجتماعية السائدة، لذا لعبت دورا مهما في النقاش السياسي على عكس النظريات الوضعية التي يراها النقديون أنها حيادية، بمعنى أنها لا تسعى لتغيير الواقع الذي تعتقد أنه سبب الصراعات الدولية. كما أنّ النقديون يركزون على المكون الأساسي للمعرفة الأخلاقية من خلال تجاوز النظام السائد والظروف التي أوجدت ذلك النظام.

❖ **المرتكزات الأساسية لمفهوم الأمن في النظرية النقدية:**

يقدم النقديون ثلاثة أفكار أساسية حول مفهوم الأمن تتمثل في النقاط التالية:

- التشكيك في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي للأفراد
- رفض الخطابات العقلانية حول الأمن.
- تحديد وتعريف موضوع الأمن بالوجود والرفاه وحالة العيش في ظروف جيدة

❖ **التصور الأمني للطرح النقدي:**

يستند النقديون على مجموعة من التصورات حول الأمن يمكن حصرها فيما يلي:

1. بخلاف الواقعيين الذين يركزون على أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، يعتبر النقديون الفرد المرجعية الأساسية للأمن، باعتبار أنّ الدولة هي وسيلة لضمان أمن واستقرار الأفراد، وتحقيق ورفاهيتهم مما يجعل الأفراد موضوعا للأمن عكس الواقعية التي ترى أنّ الدولة هي المرجعية الأساسية للأمن، لذا فإنه من الضروري حماية الأفراد والتركيز على حقوقهم.
2. إنّ النّظام الدولي، الحروب، الدول، حسب النقديين عبارة عن بناءات اجتماعية وتاريخية، مما يستوجب دراسة التهديدات من بناء اجتماعي، فكيفية بناء الأمن هو ملازم للخطاب حول التهديدات، فالخطاب المسيطر على التهديدات هو الذي يعكس البناء السياسي، لذا يرفض النقديون الربط بين الأمن والحرب، من حيث ضرورة

التركيز على المفهوم الأكثر إيجابية، فالخطاب دوره مهم في تبرير سلوكيات الدول حول الأمن.

3. تشكّل الرهانات غير العسكرية مكانة كبرى وأساسية في تحقيق الأمن كالأزمات الاقتصادية، الكوارث البيئية، أزمات الهوية، القيم، الثقافة، وكل ما يهدد أمن الفرد، وبالتالي لا يمكن اعتبار البعد العسكري المتغير الأصيل لتحقيق الأمن بالنسبة للدول.
4. تمثل التهديدات الجديدة للأمن التي أفرزتها فترة ما بعد الحرب الباردة، سيما المرتبطة بالجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، تحديا للدول والأفراد على حد سواء، وتستلزم تحمل المسؤولية، فهي تدعو إلى عولمة الأمن عن طريق الفعل المؤسساتي من طرف النظام الدولي، فهم يرون أن هناك قوى اجتماعية واقتصادية شاملة هي من تحدد الأمن وتطوره وليس الدول بصورة مطلقة.

سعت النظرية النقدية من خلال الافتراضات والتصورات التي قدمتها حول الأمن تقديم رؤية جديدة للأمن مبنية على نقد الخطاب وكذا اعتبار الفرد وحدة التحليل الأساسية للأمن الدولي، فطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها فترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى ضرورة إعادة النظر في المفاهيم سيما المتعلقة بالأمن الإنساني.

ثانيا: الأمن وفق الاتجاه النسوي

تعود بداية **النظرية النسوية** إلى ثمانينات القرن الماضي، (النسوية كحركة ترجع جذورها التاريخية إلى أواخر القرن **19**، حيث انتشرت هذه الحركة في كل من فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتبنّت نهجا عدوانيا اتجاه الرجل محاولة بهذا الطرح إقرار مبدأ المساواة مع الرجل).

❖ **ظهور النسوية في الدراسات الأمنية:**

بعد أن تم إدخال مفهوم الأجناس(الجندر) في ميدان العلاقات الدولية من خلال النظرية النقدية، وأبحاث السلام والدراسات الإنمائية في تلك الفترة، وكان ظهورها مقترن بصدور مقال بمجلة المدرسة اللندنية للاقتصاد **عام1988** تحت عنوان: **"المرأة والعلاقات الدولية"**، وقد سعت النظرية النسوية إلى محاولة إبراز الهيمنة والمركزية الذكورية في العلاقات الدولية، التي سعت لتهميش وإقصاء وجهات نظر النساء على المستوى الفكري والنظري، الذي يضاف لتهميشها على المستوى العملي .

عرفت النظرية النسوية من خلال انتقادها للاتجاه التفسيري التقليدي بجميع اتجاهاته بشكل خاص الطرح الواقعي، حيث عكف النسويون على إعادة هيكلة نظرية العلاقات الدولية بصورة عامة، وهذا بإدخال مفهوم **"الجندر"** واستعماله كأداة تحليلية، فالنساء يستطعن رؤية العالم بطريقة مختلفة كليا عما يراه الرجل، كما لهن القدرة على كشف مدى التميز الذي يمارسه الرجال (الذكور) في حقل العلوم بصفة عامة والعلاقات الدولية على وجه الخصوص، وما يتعلق بالاقتصاد السياسي العالمي وكذا الأمن الدولي.

❖ **المرتكزات الأمنية للاتجاه النسوي:**

ارتكزت أفكار النظرية النسوية في تصورها للأمن حول:

1. ضرورة إيجاد مقاربة متعددة المستويات والأبعاد، كبعض الجهود المقدمة لمحاولة توسيع مفهوم الأمن مستندين في ذلك إلى مفهوم الانعتاق الذي يعني التخلص من تبعية الآخر، و يرون فيه أنه يشمل المفهوم الموسع للأمن من خلال إنهاء تبعية المرأة للرجل وبشكل خاص ما يرتبط بالعنف بمختلف أشكاله، ومن هنا سعت النظرية النسوية إلى معرفة

التهديدات الفعلية لأمن الأفراد والمجتمعات على كافة الأصعدة والمستويات بعيدا عن النظرة الذكورية.

2. لقد قامت النظرية النسوية بتفسير الدور الذي يمكن أن يلعبه الرجال في تأسيس بنية الأمن وهذا من منظور السيطرة الذكورية، وهي تحمّل مسؤولية فوضوية النظام الدولي، والنزاعات والحروب للرجال، فالبيئة الدولية تعكس بشكل عام التصرفات السلبية للرجال تجاه النساء والمجتمع ككل، وقد لعبت النسوية ما بعد الحداثة دورا بارزا في محاولة توسيع مفهوم الأمن والتي استلهمت أفكارها ومناهجها وأطرها الفكرية من مقاربات ما بعد الحداثة.

وقد وجهت:"**تيكنر آن tickner Ann**" انتقادات واسعة للطرح الواقعي، من حيث ضرورة إدراج الأبعاد الأمنية الأخرى غير العسكرية، بما في ذلك الخبرات النسائية في تحليل مضمون الأمن، وذلك من أجل التمكن من الوصول لتحديد شامل وموسع لمفهوم الأمن يتضمن كل أبعاد الأمن.

قدمت النظرية النسوية مجموعة من الفرضيات التي حاولت تجاوز المنظورات السابقة، بالاعتماد على متغير الجندر كعنصر مؤثر وموجه للأمن في الدراسات الدولية. ويعتقد الكثير من الدارسين للعلاقات الدولية أنّ النسوية لا تمثل إطارا نظريا مستقلا عن الدراسات النقدية، وإنها لم تعتمد فرضيات جديدة بقدر ما فتحت النقاش المنهجي حول ضرورة إدماج مل المتغيرات عند تحليل ظاهرة الأمن الدولي، أي ضرورة إدماج إسهامات المرأة كونها جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية والإنسانية ، كما أنّ المرأة تساهم بشكل فعال في الحياة العلمية والأكاديمية والممارسة السياسية.

ولقد تعاظم دور المرأة في المجال السياسي من حيث تبؤ مراكز قيادية في النظم السياسة المعاصرة، فأصبح إدراج إسهاماتها الفكرية والتحليلية ضرورة ملحة بما أنّ المرأة

تشارك في صناعة السياسات الأمنية،حيث تمثل رئيسة الوزراء السابقة لباكستان "**بنازير بوتو**" ورئيسة البرازيل السابقة "**ديلما روسيف**" أفضل الأمثلة عن نجاح المرأة في قيادة الدول واتخاذ القرارات الأمنيّة الحاسمة.

المحاضرة الثامنة

الطرح الموسع للأمن

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
المكتبة

محاور المحاضرة:

- ✓ مدرسة كوبنهاجن (التفسير الموسع للأمن الموسع).
- ✓ مدرسة باريس (التقنية والتحديث كأدوات لتفسير الأمن).

مراجع المحاضرة:

1. Barry Buzan, **People States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War**, (London: Harvester Whea Sheaf,Firste Ed, 1991).
2. Barry Buzan, «The Security Dilemma: ethnic conflict as tragedy», **Survail** ,(vol.35,n.01,1999).
3. عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، (ع.5، جوان 2011).
4. سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الامنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعزيز الأمن**، (الأردن: المركز العربي للدراسات السياسية، 2013).

تمهيد:

عرف حقل الدراسات الأمنية عقب نهاية الحرب الباردة سجالا فكريا واسعا لمفهوم الأمن، حيث سعت لإخراجه من المفهوم الضيق الذي تضمن الدولة كفاعل عقلاني ومحو أساسي في مواضيع العلاقات الدولية،إلى المفهوم الموسع الذي شمل قطاعات أخرى مختلفة واعتبر فيها الفرد وحدة التحليل الأساسية، ومثلت مدرسة كوبنهاجن أحد أكثر الأطر التحليلية الجديدة التي أعطت تفسير موسع للأمن، بالإضافة إلى مدرسة باريس التي ركزت على التقنية والتحديث كأدوات لتفسير الأمن، والأمن السيبراني الذي أصبح يشكل جزءا رئيسيا في السياسات الأمنية الوطنية وحتى الدولية.

أولا: مدرسة كوبنهاجن

تعد مدرسة **كوبنهاجن** أحد أهم المدارس التي اهتمت بالدراسات الأمنية وكان لها الفضل والأثر البالغ في إعادة صياغة مفهوم الأمن و توسيعه وهذا منذ العام **1985**، وقد لعبت مدرسة كوبنهاجن لأبحاث السلام دورا رائدا في دراسة كل ما يتعلق جوانب الأمن والسلام الدوليين وفق نظرة نقدية، ويعتبر كل من **"باري بوزان" BaryBuzan** و **"أولي ويفر" Ole Weaver** أبرز رواده هذه المدرسة.

عملت مدرسة كوبنهاجن على إعادة النظر في التغيير الموجود في طبيعة التهديدات الجديدة و ركزت على الجماعات التي تعيش داخل الدولة، باعتبار أنّها تمثّل الطرف الرئيسي المعني بالدراسات الأمنية، كون أنّ التهديدات الجديدة تمسّ المجتمع بالدرجة الأولى، في ظلّ تنامي ظاهرة النزاعات الداخلية بمختلف أشكالها (إثنية، عرقية، طائفية...) كتهديدات جديدة تؤثر على الأمن الاجتماعي الداخلي والدولي على حد سواء.

ومثلت الدراسة التي قام بها باري بوزان و الموسومة بـ: **"الشعب، الدول، الخوف" People, states and fear** لعام **1983** نقطة تحول في الدراسات الأمنية حول إعادة مفهوم الأمن ومستوياته وأبعاده حيث قدم باري بوزان من خلال الدراسة طرح جديد أكثر شمولية لمفهوم الأمن تجاوز الطروحات التي قدمتها الواقعية.

ولم تنحصر دراسات "باري بوزان" للأمن على وصفها ظاهرة ولكنها دراسات تفسيرية وتحليلية، فتوسع الأمن جاء نتيجة بروز تهديدات جديدة وقد حدّدها بوزان في خمس مجالات رئيسية هي:

- **التهديد العسكري:** ناتج عن الأنشطة العسكرية الموجّهة ضدّ التراب الوطني للدولة.
- **التهديد السياسي:** ناجم عن نتيجة المساس باستقرار النظام السياسي للدولة.
- **التهديد المجتمعي:** يرتبط بمحاولة المساس بالهوية الوطنية والمعتقدات القيمية لأي دولة.
- **التهديد الاقتصادي:** يؤثّر في السلم والأمن للدولة، وفي نوعية الحياة وإمكانات الدفاع.
- **التهديد البيئي:** يرتبط بالمجال البيئي كالكوارث وتلوّث المياه.

و قدّم كل من بوزان و ويفر مقاربتين نظريتين اعتبرتا من أكثر المساهمات تميّزا بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن، تمثلت المقاربة الأولى في مقاربة **"الأمن المجتمعي"**(يعتبر من المفاهيم الجديدة مقارنة بغيره من المفاهيم، ويعتبر باري بوزان أول من أدخل هذا المصطلح في الدراسات الأمنية، وتمّ تطويره من قبل مدرسة كوبنهاجن، سيما من خلال الأعمال التي قدّمها ويفر والمقاربة الثانية حول **"الأمننة"** التي قدّمها ويفر، والتي وظفت من قبل بوزان وويفر لبناء نظرية المركب الأمن الإقليمي.

واعتبر باري بوزان أنّ المجتمع هو المرتبط بالتهديد وليس الدولة، فقدرة المجتمع على المحافظة على هويته الأصلية كالعرق والعادات التقاليد الدين واللغة، الثقافة، هي التي تحدد مدى أمنه. واعتبرت هذه العناصر المرجعية الأساسية لدراسة الأمن المجتمعي، فالسمة الأساسية التي تميّز هذا القطاع تتمثل في مدى إمكانية المجتمع إدراك التهديدات المرتبطة بالهوية الجماعية، فمدرسة كوبنهاجن ترى أن المتغيّر الرئيسي للأمن هو المجتمع وليس الدولة، لذا اعتبر الأمن المجتمعي من أهم القطاعات التي درسها بوزان في تطويره للأمن الموسّع، باعتباره المرجع الجوهري في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

فمقاربة **الأمن المجتمعي** اقترنت بانفجار النزاعات وأعمال العنف والإبادات الجماعية بين المجموعات الإثنية في بعض الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي، بالإضافة لبعض المناطق من إفريقيا كذا تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

وشكلت **مقاربة الأمننة** هي الأخرى أحد أهم الإسهامات التي بلورتها مدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية، والتي قدّمها "أولي ويفر" في مقاله الصادر عام **1995**، حاول من خلاله التطرق لتأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني. بمعنى دراسة الخطاب الأمني كفعل بإمكانه إحداث تأثير على الواقع، كما قام بتطوير هذه الفكرة وتحويلها لبرنامج بحثي في حقل الدراسات الأمنية مع مجموعة من المفكّرين الآخرين المنتمين لذات المدرسة: "**إيليزابيتا ترومر**، "**بيارلوميتر**"، " **بوزان**" وآخرين.

وترتكز مقاربة الأمننة في تحليلها على عنصر بنيوي يسمّى بـ: "**فعل الخطاب**"، فالأمننة في الخطاب الأمني تمثّل عملية بنائية مجتمعية يتم من خلالها خلق تهديدات من طرف فواعل مؤمنة و هذه التهديدات ليست بالضرورة حقيقيّة، أي أنّها ذات طابع ذاتي، لذا قد

تلجأ النخب أو المجتمعات في بعض الأحيان لإضفاء طابع الأمننة على المسائل التي لا تشكل بالضرورة تهديدا لها، بغية تبرير بعض السياسات الأمنية غير الواضحة أو غير الإنسانية.

مثلت الأطر والإسهامات التي قدمتها مدرسة كوبنهاجن طفرة نوعية في مجال الدراسات الأمنيّة لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تجاوزت النظرة الضيقة لمفهوم الأمن والذي ارتبط لعقود بالدولة وبالفواعل الدولية وأخذ فيها البعد العسكري أولوية قصوى إلى مفهوم أكثر اتساعا وشمولية بالاعتماد على أدوات تحليلية وأبعاد جديدة تتوافق والتهديدات الأمنية الجديدة التي فرضها الوضع بعد انهيار المعسكر الشرقي، وبذلك شكلت الإسهامات التي قدمتها مدرسة كوبنهاجن في مقدمتها إسهامات باري بوزان حلقة الوصل بين الدراسات الأمنية التقليدية والدراسات الحديثة "النقدية".

ثانيا: مدرسة باريس

عرفت تسعينات القرن الماضي بروز الدراسات التي تركز على مواضيع الأمن الداخلي والممارسات الشرطية « Polcing » و كيفية تشكيل الحقل الأمني، وسعت هذه الدراسات لدراسة الأمن كتقنية مرتبطة بالحكومة، لذا حاولت معالجة القضايا الأمنية على أساس ارتباطها التقني بالبيروقراطيات الحكومية، بوصف هذه الأخيرة المخولة قانونا بامتلاك وسائل الإكراه المادية المشروعة وكذلك بوصفها مسؤولة على الرقابة وعملية الضبط الاجتماعي.

يعتبر تشكيل حقل الأمن الداخلي وأمننة الهجرة في أوربا أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة إلى تصورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، حيث قدمت أجندة تركز على معنى الأمن، من حيث الممارسة المهنية وتتمثل في قطاع **الشرطة**،

الجمارك، الدرك، الجيش، إضافة **الشركات الأمنية الخاصة** التي تعمل في مجال حماية المنشآت العمومية.

فتطور التهديدات الأمنية الداخلية وارتباطها بالتهديدات الخارجية جعل فصل الأمن الداخلي عن الأمن الخارجي أمرا مستحيلا فمدرسة باريس انتقدت المدارس التقليدية في إهمالهم لحقل **"مهني انعدام الأمن"** (بمعنى أنّهم يحقون في مصادر تهديد انعدام الأمن وبالتالي تعتبر أصح منمصطلح مهني الأمن)، حيث لم تستفد تلك الدراسات من الرصيد المعرفي ذو الدقة العالية حول الحقائق الأمنية الذي تمتلكه تلك المؤسسات الأمنية.

ترى مدرسة باريس أنّ موضوع الأمن لم يتغيّر بل طبيعة التهديد والطريقة الملائمة لمواجهته هي من تغيرت، فتغير مصدر التهديد هو من غير الآليات التي يتم اللجوء إليها، كما أن التحولات الاجتماعية الجديدة سيما المرتبطة بالعنف السياسي الداخلي، كالشبكات الإجرامية كالاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال والأعضاء البشرية والعصابات المنظمة، هي من فرضت ضرورة إعادة النظر في حديث القدرات التقنية بغية مراقبتها والقضاء عليها.

وبحسب اعتقاد مفكري المدرسة الفرنسية فالمشكل ليس في تحول مفهوم الأمن بقدر التحول في استخدام الآليات والطرق المهددة للأمن، فالتنظيمات الإرهابية المتطرفة العصابات الإجرامية وكذا الشبكات المنظمة، عملت على تطوير طرق جديدة لتجاوز على الأدوات الرقابية التقليدية للحكومات والدول، لذا دعت هذه المدرسة للتركيز على أهمية تحديث وتطوير آليات الرقابة بالمفهوم التقني، و معها آليات مواجهة التهديد واستشعاره.

المحاضرة التاسعة

نظام الأمن السيبراني

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ أبعاد الأمن السبيراني
- ✓ دور الأمن السيبراني في مواجهة التهديدات الأمنية

مراجع المحاضرة:

1. منى جبور الأشقر، **السيبرانية: هاجس العصر**، (بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2016).
2. عبد الصادق عادل، **أسلحة الفضاء الالكتروني في ضوء القانون الدولي الانساني**، (القاهرة: وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الاسكندرية، 2016).
3. الفتاوي احمد أبيس، **الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر**، مجلة المحقق العلمي للعلوم القانونية والسياسية، (ع.04،2016).
4. جهان تركي نصر الدين، **أساسيات الأمن السيبراني**، على الرابط: https://attaa.live/files/webinars/21/files/2bd8268_1586460808.pdf

تمهيد:

أدّى التطـوّر الحاصـل في المجـال التكنولـوجي والتقني إلى تزايـد أهميـة الأمـن السـيبراني حيـث أصـبح هـذه الأخيرة لا يقـل أهميـة عمـا يشـهده العـالم مـن تحـولات ماديـة، فـالكثير مـن التعـاملات أصـبح يحكمهـا الفضـاء السـيبراني لتشـمل الأفـراد والـدول، والفواعـل غير الدولاتيـة، بهـدف تسـهيل الخـدمات وتنفيـذ بعـض السياسـات، لكـن هـذا لا يلـغ التهديـدات التي يمكـن أن يشـكلها هـذا الفضـاء باسـتخدام التقنيـات الحديثـة مـا أدى لظهـور الجـرائم الإلكترونيـة، والتجسـس الالكترونـي، وحتى الإرهـاب الالكترونـي وغيرهـا مـن التهديـدات التي يمكـن لهـا أن تمس بأمن الأفراد والدول على حد سواء.

أولا: مفهوم الأمن السيبراني:

يرجـع لفـظ "**سـايبر**"إلى اللغـة اليونانيـة وهـي مشـتقة مـن كلمـة "**Kybernetes**" والتي تعني الشـخص الـذي يـدير دفـة السـفينة، وقـد اسـتخدمها بعـد ذلـك أفلاطـون للتعبير عـن الحكم.

في اللغـة الانجليزيـة فهي كلمـة اسـتهلالية اشـتقت مـن كلمـة "**Cybernetics**" السـيبرانية أو **السـيبرينيتيقا** وأصـبحت تضـاف لأي كلمـة يمكـن أن تتضـمّن معـاني أخـرى تتعلـق بـالكومبيوتر، أو الإنترنـت أو الالكترونيـات فهي بصـفة عامـة تشـير إلى مختلـف النشـاطات على الإنترنت.

أمـا في اللغـة العربيـة يجـد المختصـين صـعوبة في اختيـار مصـطلح مقـارب لكلمـة سـايبر، ويعتبـر قـاموس "المـورد" القـاموس العربـي الوحيـد الـذي تضـمن مصـطلح سـايبر و قـد عـرف السيبرانية بأنها "علم الضبط"، أي ضبط الأشياء عن بعد والسيطرة عليها.

عرفها عالم الرياضيات الأمريكي "نوربرت وينر"N.Wiener عام 1984بأنها"الدراسة العلمية للسيطرة على الأحياء والآلات وآلية التواصل بينها".

عرف المعهد الوطني للمعايير والتقنية الأمريكي **الأمن السيبراني** بأنّه: **" الحماية من الأضرار واستعادة أنظمة الحاسب وأنظمة الاتصالات الإلكترونية وخدمات الاتصالات الإلكترونية والاتصالات السلكية والاتصالات الإلكترونية، بما في ذلك المعلومات الواردة فيها، لضمان توافرها وسلامتها والمصادقة والسرية وعدم الانتهاك"**

وفي التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات حول اتجاهات الإصلاح في الاتصالات لعام**2010 -2011** عرّف **الأمن السيبراني** بأنه **"مجموعة من المهمات مثل تجميع وسائل وسياسات وإجراءات أمنية ومبادئ توجيهية ومقاربات لإدارة المخاطر، وتدريبات وممارسات وتقنيات يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية والمؤسسات والمستخدمين."**

ليشمل مفهوم الأمن السيبراني الأمن الإلكتروني وأمن المعلومات والأمن الرقمي، وبالتالي فإن الأمن السيبراني يهدف للدفاع عن مجال الفضاء السيبراني داخل البيئة المعلوماتية الذي يتشكل من شبكة مستقلة من البنى التحتية لأنظمة المعلومات ويتسع ليشمل كذلك الإنترنت وشبكات الاتصالات وأنظمة التشغيل الصناعي وجميع الأنظمة الحاسوبية والمعالجات المدمجة والدفاع عنها ضد جميع أنواع الهجمات السيبرانية، فالأمن السيبراني يهتم بأمن كل ما هو موجود على السايبر.

أما الفضاء السيبراني فعرفته الوكالة الفرنسية لأمن أنظمة الإعلامANSSI بأنه: **"فضاء التواصل مشكل من خلال الربط البيني العالمي لمعدات المعالجة الآلية للمعطيات**

الرقمية"، وفي نفس السياق عرفته المفوضية الأوروبية بأنه: **"الفضاء الافتراضي الذي تدور في فلكه البيانات الالكترونية للحواسب العالمية"**.

وقد عرفت الهيئة الوطنية للأمن السيبراني الفضاء السيبراني بأنه: **"تلك الشبكة المترابطة من البنية التحتية لتقنية المعلومات، والتي تشمل الإنترنت وشبكات الاتصالات، وأنظمة الحاسب الآلي والأجهزة المتصلة بالإنترنت، إلى جانب المعالِجات وأجهزة التحكم المرتبطة بها، كما يمكن أن يشير المصطلح إلى عالم أو نطاق افتراضي كظاهرة مجربة أو مفهوم مجرد"**.

يتضح لنا أن الفضاء السيبراني ليس افتراضيا بحتا فهو يشمل الحواسيب التي تخزن البيانات وأنظمة التشغيل والبنية التحتية و يتضمن الإنترنت لأجهزة الحاسوب المتصلة والشبكات الداخلية والموسّعة، وتقنيات الاتصالات الخلوية وكابلات الألياف الضوئية والاتصالات الفضائية عبر الأقمار الصناعية .

ثانيا: أبعاد الأمن السيبراني:

لا يقتصر الأمن السيبراني على حماية وتأمين الجوانب التقنية والمعلوماتية بل يرتبط بمجموعة من الأبعاد المتداخلة فيما بينها فالهجمات السيبرانية لا تستهدف أجهزة الحاسوب فحسب بل تتعدى ذلك لتشمل أمن الشبكات وبالتالي التأثير على عناصر التواصل سواء الأفراد أو الدول و يمكن حصر أهم الأبعاد المرتبطة بالأمن السيبراني فيما يلي:

- **<u>البعد السياسي:</u>**

يمكّن اختراق الأمن السيبراني لأي دولة من الدول كتسريب الوثائق الحساسة من زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي وحتى الخارجي، كما لعبت كذلك وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في هذا المجال من خلال استخدامها و استغلالها في كثير من الأحيان لأغراض

سياسية كالحركات الاحتجاجية التي شهدها المنطقة العربية، وكذا الحملات الانتخابية مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية سنة **2016** اثر الاتهامات التي وجهتها أمريكا لروسيا بتأثيرها على المسار الانتخابي وفوز الرئيس ترامب.

- **البعد القانوني:**

إنّ العلاقة بين القانون والتكنولوجيا تبادلية، فقد واكبت التحولات التي شهدتها المجتمعات بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ظهور نوع جديد من النزاعات كأساليب استخدام المعلومات وتقنيات الاتصال وإنشاء المدونات الالكترونية بالإضافة إلى حماية الملكية الفكرية الالكترونية، ما أدّى إلى ضرورة وضع تشريعات قانونية تتماشى مع التطور الحاصل في المجال الالكتروني، فالجريمة السيبرانية تفتقد في معظم الدول إلى الأطر القانونية الصارمة للتعامل معها الأمر الذي يقاضي تفعيل التعاون الدولي المشترك لمكافحتها.

- **البعد العسكري:**

معروف أن بدايات الانترنت كانت في المجال العسكري لتنتقل إلى الأوساط الأكاديمية والعلمية في فترة الحرب الباردة للاستخدامات التقنية في غزو الفضاء الخارجي وتطوير الأسلحة النووية وتكمن ميزة الأمن السيبراني في بعده العسكري من خلال الميزة النسبية للقوة السيبرانية في قدرتها على ربط الوحدات العسكرية ببعضها البعض عبر العالم السيبراني، ما يسهل عملية تبادل المعلومات الذي ينعكس إيجاباً على تحقيق الأهداف العسكرية.

- **البعد الاقتصادي:**

يرتبط الأمن السيبراني ارتباطا وثيقا بالبعد الاقتصادي باعتبار أن تكنولوجيا المعلومات أضحت تمثّل الركيزة والمحرك الأساسي للاقتصاد وتطوير الصناعات والتجارة

الالكترونية وحتى المعاملات المالية إذ أصبحت الأسواق المالية والبورصات والبنوك مرتبطة ببعضها عن طريق الفضاء الرقمي ما يجعل الأمن السيبراني من أولويات قيام أي اقتصاد قوي ما يجعل الدول ملزمة بتوفير الظروف الملائمة لحماية اقتصادياتها.

- **البعد الاجتماعي:**

يستخدم ما يقارب 4،8مليار نسمة من سكان العالم الانترنت بالنظر لما يمثله هذا الفضاء من أهمية للمجتمعات للتعبير عن مختلف تطلعاتهم في شتى الميادين علمية، اقتصادية، سياسية، وثقافية، وحتى رياضية فالمجال السيبراني فضاء مفتوح لكل من له إمكانية للولوج لمختلف المنصات والمنتديات والمواقع، في مقابل ذلك يمكن تعريض أخلاقيات المجتمع للخطر، نظراً لصعوبة مراقبة محتوى الإنترنت، كما يعرّض الهويات لعمليات اختراق خارجي ما قد يتسبب في تهديد الأمن المجتمعي للدول، لذا من الضروري توعية المواطن بهذه المخاطر لتحقيق الأمن السيبراني في بعده الاجتماعي.

تكمن أهمية الأمن السيبراني في قدرته على مواجهة مختلف التهديدات السيبرانية والاستجابة لها، وبالتالي القضاء على الخطر أو الأضرار التي يمكن أن تنجم اثر تعطيل أو إتلاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، أو بسبب سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يتطلب حماية الشبكات وأجهزة الكمبيوتر، والبرامج والبيانات من جهة أخرى. وبالنظر لما أصبح يمثله الأمن السيبراني من أهمية بالنسبة للمجتمعات الأمر الذي دفع بالعديد من الدول الى اعتباره على رأس أولوياتها، خاصة بعد الحروب الإلكترونية التي بدأت تظهر آثارها بين بعض الدول الكبرى، ما يؤكد تراجع الحروب التقليدية التي كانت تستخدم فيها القوة العسكرية ، وبداية الحروب الجديدة المتمثلة في الحروب الإلكترونية لحماية أمن الدول.

المحاضرة العاشرة

المركبات الأمنية كآلية لحفظ الأمن الدولي

مقياس:نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ مفهوم وأنواع المركبات الأمنية.
- ✓ شروط ومتغيرات المركبات الأمنية.

مراجع المحاضرة:

1. Barry Buzan, ole weaver, **Region and Powers the Structure of International Security,** (London: Cambridge University Press,2003).
2. Barry Buzan, **People States and Fear : an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold Wa**r, (London : Harvester Whea Sheaf,Firste Ed, 1991).
3. عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، (القاهرة: دار الحديث، 2013).
4. جوزيف ناي، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تر: محمد الشريف الطرح، (الرياض:مكتبة العبيكان، 2001).
5. محمد السعيد إدريس ، تحليل النظم الإقليمية:دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية2001 .

تمهيد:

حاولت نظرية مركب الأمن الإقليمي تفسير فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث انتقلت القوة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى قوى أخرى لم تكن بارزة من قبل كالاتحاد الأوروبي والصين، وقد أعطى باري بوزان وأولي ويفر أهمية كبرى للدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الجغرافية في تحقيق الأمن، وهذا بغرض تفسير مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالتركيز على الأمن الإقليمي كأداة للتحليل والذي اعتبره بوزان أكثر قابلية للتطبيق.

أولا: مفهوم الأمن الإقليمي:

يقصد بالأمن الإقليمي "**سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في التنظيم والتعاون العسكري الأمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة من التنسيق التكامل الأمني والعسكري**".

كما يشير الأمن الإقليمي إلى"**اتفاق عدد محدود من الدول في إطار إقليمي متصل و أوسع من الدولة على مبدأ التعاون في المسائل الأمنية و بالخصوص منها العسكرية الناجمة عن التهديدات الخارجية أو الداخلية كالصراعات الداخلية و الحروب الانفصالية**".

ثانيا: مفهوم المركب الأمني الاقليمي:

يعتبر باري بوزان أول من استعمل مصطلح المركب الأمني أو **المجتمع الأمني**، وذلك من أجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، إضافة إلى اعتبار المستوى الإقليمي وحدة أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، فالدول حسب بوزان تنطلق في تحديد علاقتها الأمنية (القضايا الأمنية)، من منطلقات إقليمية وليس عالمية دون إغفال وجودها في السياسة العالمية المؤثرة على المركب الأمني.

ويعـرّف مركـب الأمـن الإقليمي حسـب بـاري بـوزان بأنّـه: **"مجموعـة دول تترابط همومهـا أو هواجسـها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعلها من غير الممكن النظر لأمنها واقعيا بمعزل عن أمون الدول الأخرى".**

تعتبر فكرة مركب الأمني الإقليمي الخاصة بباري بوزان، والتي طورها أولي ويفر، وتبنتها مدرسة كوبنهاجن، جزءا من مقارنة منهجية جماعية للأمن وأدخلت إلى حقل الدراسات الإقليمية كوحدة للتحليل فالمستوى الإقليمي وفق نظرية باري بوزان ترتكز بشكل أساسي على المستوى التحليلي الإقليمي عوض التركيز على المستوى المحلي القومي أو المستوى العالمي الدولي.

فنظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة ترى أنّ أغلب التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة، ومنه فإنّ الاعتماد الأمني المتبادل يتشكّل على أساس القرب الإقليمي من خلال **"المركبات الأمنية".**

اعتبر كل من بوزان وويفر مركب الأمن الإقليمي الأداة التحليلية البارزة في السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فالتعامل مع المسائل الأمنية حسبهما يكون أسهل في المستوى الإقليمي، وحلّها يكون من طرف القوى المحلية المشكلة لذلك الإقليم، وعليه ترتكز البيئة الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات أساسية هي:

- **الحدود:** لكل مركب أمن إقليمي حدود تفاعلية، تميزه عن مركبات أخرى.
- **القطبية:** توزيع القوة بين الوحدات المشكلة للمركب بالشكل الذي يحقق استقراره.
- **البناء الاجتماعي:** يرتكز على توضيح أنماط الصداقة والعداوة بين وحدات المركب
- **البيئة الفوضوية:** ضرورة احتواء مركب الأمن الإقليمي لوحدتين مستقلتين أو أكثر منعا للفوضى.

ثالثا: أنواع المركبات الأمنية الإقليمية:

هناك العديد من أنواع المركبات الأمنية الإقليمية ويمكن حصر أهم أنواع المركبات الأمنية الإقليمية فيمايلي:

- ✓ **المركبات الأمنية الإقليمية للقوة العظمى:**

هذا النوع من المركبات الأمنية الإقليمية يحتوي على أكثر من قوة كبرى تمثل قلب التفاعل لمركب الأمن الإقليمي، هذا ما يؤدّي إلى تأثير توازن القوى الإقليمي في المستوى العالمي، وبما أنّ الدول الكبرى هي جزء منه يمكن أن ينتشر إلى المناطق المجاورة، ما يؤدّي إلى خلق ديناميات أمنيّة على المستوى الإقليمي والدولي.

- ✓ **المركبات الأمنية الإقليمية المركزية:**

هي عبارة عن مركّبات تضم قوة عالمية بداخلها وتكون بقية الدوّل المشكلة للإقليم تابعة لها، فالقوة العالمية تهيمن على الإقليم في ظل عدم وجود قوة منافسة لها مثل المركب الأمني الإقليمي النافتا إذ تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على هذا المركب الأمني.

- ✓ **المركبات الأمنية الإقليمية المؤسساتية:**

يتشابه المركّب الأمني الإقليمي المؤسساتي مع المركّب المركزي لكن يختلف عنه كونه يتضمّن إقليما متكاملا **ومتجانسا من** خلال المؤسسات بدلا عن وجود قوة واحدة تهيمن على المركب، ويعتبر المركب الأمني الإقليمي الأوروبي الأقرب لهذا النوع.

✓ **المركبات الأمنية الإقليمية التعددية:**

يميز هذا المركب وجود قوتين أو أكثر، والديناميات داخل المستوى الداخلي لهذا النوع من المركبات يتحدد من طرف الفواعل الإقليمية، فهذا المركب يتميز بغياب لأي قوة عالمية بداخله.

تسمح مقاربة مركب الأمن الإقليمي من خلال معرفة أنواع المركبات الأمنية الإقليمية من تمييز المركبات الأمنية الإقليمية عن غيرها من المركبات لأخرى، ما يساعد على معرف أهم العوامل المساهمة في تشكيل أي مركب أمني وكذا معرفة السياسات الأمنية التي تحكمها.

رابعا: مستويات التحليل في مقاربة مركب الأمن الإقليمي:

يتشكّل التحليل في المركب الأمني الإقليمي على أساس أربع مستويات، تحددّ كما يلي:

- **المستوى الداخلي للدول المشكّلة للمركب الإقليمي:** يسمح هذا المستوى بمعرفة الاختلالات الموجودة داخل إقليم الدولة، وكشف نقاط الضعف الأمنية بها إضافة لمعرفة وإدراك الهواجس الأمنية بها.
- **مستوى العلاقة بين دولة مع بقية دول الإقليم:** يمكّن هذا المستوى من نسيان الخصوصية التي يتميز بها كل فاعل من فواعل الإقليم، وعادة هوالذي يحدد العلاقة بين وحدات مركب الأمن الإقليمي.
- **مستوى التفاعل بين الإقليم والإقليم المجاور:** الترابط في الأمن يكون أكثر فعالية بين الوحدات من داخل نفس الإقليم أكثر من الأقاليم الأخرى.
- **مستوى دور القوى العالمية في المركب الأمني القومي:** يتمثّل في تفاعل القوى العالمية في منطقة إقليمية معينة مع الهياكل والأجهزة المكونة للأمن الإقليمي والعالمي

تتشكل مستويات التحليل في المركبات الأمنية الإقليمية وفقا لتلك الأنماط التي تشكل علاقات القوة أو الضعف داخل كل مركب أمني إقليمي.

خامسا: شروط ومتغيرات المركبات الأمنية:

يرتبط أيّ مركب أمني إقليمي بمجموعة من الشروط والمتغيرات الجوهرية ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- ✓ **متغير التخومية:**

يعتبر التجاور الجغرافي من المتغيّرات المؤثّرة في الديناميات الأمنية الإقليمية، باعتبار أنها تعمل على تشجيع التفاعلات الأمنية غير القومية، فطبيعة التخومية تؤدي للتأثير المتبادل لمفهوم الأمننة، الذي يحتوي في مضمونه المجالات العسكرية والسياسية والمجتمعية والبيئية.

إنّ التجاور الجغرافي عادة ما يمنح مجموعة من السمات المؤثّرة إمّا سلبيا أو إيجابيا فيما يخص تشكل المركبات الأمنية، على اعتبار أنّ الوحدات المتقاربة جغرافيا قد تكون كذلك متقاربة حضاريا وثقافيا، ويمكن أن تشترك كذلك في التاريخ المشترك، كما قد تنشأ مجموعة من العلاقات المتشابكة سواء في اتجاه المنافسة الأمنيّة أو العلاقات التبادلية، وحتى المرتبطة بالسباق نحو التسلّح.

فالتقارب الجغرافي يساعد في تشكيل المركب الأمنية بفعل تأثّر وحداته بنفس التهديدات الأمنية نظرا لسهولة انتشارها في المركب الإقليمي، في حين التباعد الجغرافي الذي قد يحمل كذلك تباينا ثقافيا وحضاريا.

✓ **متغير الصداقة والعداوة:**

تجتمع مجموعة من المكونات المحركة للتفاعل داخل المركبات الإقليمية، قد تتمثّل تلك التفاعلات في علاقات الصداقة والعداوة، التقارب الجغرافي، الذي يفضي لعملية الاعتماد المتبادل المساهمة في استقرار أو عدم استقرار الإقليم، فالعلاقات الأمنية مثلها مثل العلاقات الإنسانية تتأثر بالعداوة والصداقة التي قد تنشأ بين الدول المكونة للإقليم.

✓ **متغير الاختراق:**

عادة ما يرتبط الاختراق بالقوى العظمى، التي تسعى لاختراق المركبات الأمنية الإقليمية، وذلك لسببين، **الأول:** يرتبط بمصالحها في تلك المنطقة، **والثاني:** يرتبط بحماية حلفائها الإقليمين، وعادة ما تنتهج القوى العظمى في ذلك مجموعة من السياسات الأمنية بالتحالف مع القوى الإقليمية المنتمية لتلك المركبات الأمنية الإقليمية، ما يجعل تلك الوحدات دائما في حالة تبعية لها، والذي يشكل بحدّ ذاته المظهر الأساسي الذي يساهم بشكل في تنامي متغير الاختراق داخل تلك المركبات الأمنية.

✓ **متغير الاعتماد المتبادل الأمني:**

يعتبر الاعتماد المتبادل الأمني من أهمّ المتغيرات التي تعتمد عليها مقاربة مركّب الأمن الإقليمي، فوجود فواعل سياسية قوية والتي عادة ما تشكل نواة مركب الأمن الإقليمي، وامتلاكها لإمكانيات كبيرة يدفعها لتحريك وتفعيل والديناميات الأمنية في المركب الإقليمي، وهو الأمر الذي تسعى إليه كذلك القوى العظمى، فعادة ما تعمل على تجاوز الحدود الإقليمية لها، وهذا بهدف الدفع بتواجدها في مركب إقليمي معيّن، وكذا زيادة نفوذها الدولي.

لذا فإنّ الاعتماد الأمني المتبادل يهدف إلى تشكيل ديناميات أمنية إقليمية سواء كانت إيجابية أو سلبية، فالميزة الأساسية لأي مركب أمن إقليمي مبنية على وجود علاقات أمنية مشتركة فعّالة وقويّة تؤثّر وتتأثّر بالتفاعلات الأمنية لباقي دول مركب الأمن الإقليمي.

- ✓ **متغير القوة:**

يعتبر عنصر القوة أكثر المتغيرات التي تؤثّر في التفاعلات الأمنية الإقليمية، إذ تبرز أهميته في تفاعلاته عبر المستوى الإقليمي التي تفضي لخلق توازن القوى الذي يشكل مركب الأمن الإقليمي.

إنّ التفاوت في توزيع القوة داخل المركب الإقليمي قد يؤدّي إلى تنامي مخاوف الوحدات المكونة له من سيطرة دولة معينة على القوة، ما يشكل تهديدا على الاستقرار الإقليمي وكذا الاستقرار العالمي نظرا للتفاعل القائم بين المستوى الإقليمي والمستوى العالمي للأمن.

المحاضرة الحادية عشر

نماذج عن مركبات الأمن الإقليمي

مقياس نظريات الأمن الدولي

سنة ثانية ماستر: تخصص علاقات دولية

الأستاذة: ابتسام أوعشرين

محاور المحاضرة:

- ✓ المركب الأمني لمجلس التعاون الخليجي
- ✓ المركب الأمني للاتحاد الأوربي

مراجع المحاضرة:

1. محمد السعيد إدريس ، **تحليل النظم الإقليمية:دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001
2. ممدوح الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات الأمريكية تجاه المنطقة 2003 -2011**، (عمان الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
3. جيفري مارتني وآخرون، **آفاق تعاون بلدان الخليج العربي**، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016).
4. عبد المجيد محمد توفيق،"**العولمة والتكتلات الاقتصادية:إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين**"، (القاهرة: دار الفكر الجامعي ، 2013).
5. Emerson (ed.), **Britain's Future in Europe: The known Plan A to remain or the unknown Plan B to leave**, (Brussels: Centre for European Policy Studies, 2nd Revised edition, March 2016)

6. Jean Boulouis ," **Droit Institutionnel de l'union européene"**, 6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris.
7. Emerson (ed.), **Britain's Future in Europe: The known Plan A to remain or the unknown Plan B to leave**, (Brussels:Centre for European Policy Studies, 2nd Revised edition, March 2016)

تمهيد:

أضحت المركبات الأمنية الإقليمية تلعب دورا محوريا في الحفاظ على السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتعزيز التعاون الأمني الدولي المشترك، ولقد أشار إليها **جوزيف ناي Ney Joseph:** عبر مؤلفه: **"Peace In Parts"** في إشارة منه للدور الذي أصبحت تلعبه الإقليمية في تحقيق الأمن، إضافة إلى خلق منظومة من العلاقات الجديدة.

لهذا السبب تلعب المركبات الأمنية الإقليمية دورا حاسما في تعزيز الأمن الدولي، ومواجهة التهديدات الجديدة التي أفرزتها التغيرات الجيوسياسية على الساحة الدولية غداة نهاية الحرب الباردة، حيث ساد الاعتقاد بإمكانية مساهمة المركبات الأمنية الإقليمية في تعزيز الأنظمة الأمنية، وهو ما حدث في العديد من النماذج مثل: **الاتحاد الأوربي**، بوصفه لعب دورا فعالا في المحافظة على الاستقرار والأمن على المستوى الإقليمي.

يساهم تحقيق الأمن الإقليمي في إطار المركبات الأمنية الإقليمية، في زيادة الرغبة لدى الدول المشكلة لذلك المركب على دمج قدراتها ومواردها بهدف تحقيق أهدافها الأمنية، فتحل الثقة المتبادلة عوض التوجس والتخوف بين وحدات المركب مما يدفعها لتبني تدابير أمنية مشتركة لمواجهة أي تهديدات محتملة. فالتعاون الإقليمي في إطار المركبات الأمنية الإقليمية من شأنه أن يساهم في مواجهة مختلف المخاطر الأمنية، كالجريمة المنظمة، الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية، الأزمات والمشاكل البيئة والاقتصادية التي قد تهدد أمن ذلك المركب

نحاول من خلال هذا المحور التطرق لبعض نماذج مركبات الأمن الإقليمية بغية تفسير كيفية نشوء التفاعل داخل هذه المركبات.

أولا: المركب الأمني الإقليمي للاتحاد الأوروبي:

فقد خلفت الحرب العالمية الثانية دمارا في معظم أوروبا التي كانت مسرحا لمعظم معاركها،حيث دمرت معظم منشآتها الاقتصادية والصناعية،مما جعلها تدرك أنه من الصعب عليها أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة،لذلك ا ارتأت أن فضل الطرق لإحلال الأمن وتوحيد القارة،وعدم تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية في فترة ما بين الحربين،فسعت إلى تشَّكيل المركب الأمني الإقليمي الأوروبي الذي يعتبر أحد أهمّ المركبات الأمنية عبر العالم لتمتعه بمجموعة من السمات والمزايا، المرتبطة أساسا بسهولة التفاعل الأمني فيما بين الوحدات المكونة له. وتعتبر أهم المحطات الأولى لتشكيل هذا المركب الأمني في:

- ✓ **الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:**

أعلن وزير الخارجية الفرنسي"شومان"في9 ماي 1949 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب،فتم لتوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 لتحقيق طموحات "روبرت شومان"،الذي يعد الأب الروحي للاندماج الأوروبي. والذي قال"لن تبنى أوروبا بين يوم وليلة،أو وفقاً لخطة موحدة بل سيتم بناؤها من خلال انجازات ملموسة تؤدي في البداية إلى إنشاء حالة من التضامن الواقعي.

- ✓ **الجماعة الاقتصادية الأوربية:**

أنشأت المجموعة الأوروبية لتسهيل عملية توحيد أوروبا وذلك كون أ ن عملية الوحدة لا تكون دفعة واحدة بل تتم بتدرج،وعلى الرغم من أ ن ا لعديد من الباحثين يعتبرون التوقيع على معاهدة روما

المنشأة للجماعة الأوروبية عام 1957 هي التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير،إلا أنه كاتفاق ا على أن هذا الكيان يعود في إرهاصاتها لأولى إلى عدة محاولات سابقة لتوحيد أوروبا

- ✓ **توسيع عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية:**

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوربية ببناء تكاملها الاقتصادي وفق سياسات مشتركة،لكن في عام 1973بدأت مفاوضات لتوسيع السوق الأوروبية المشتركة حيث قبلت عضوية كل من انجلترا وايرلندا والدانمارك،وتوسعت المجموعة الأوروبية من مجموعة الست دول إلى مجموعة التسع، وبعد تغير النظم لسياسية في اسبانيا والبرتغال واليونان ، قبلت هذه الدول ضمن المجموعة الأوروبية،اليونان عام 1981 ،واسبانيا والبرتغال ل عام1985 لتصبح اثني عشر دولة؛ وفي عام 1992 اتفقت دول المجموعة الأوروبية على إنشاء السوق الأوروبية الموحدة.

- ✓ **قيام الاتحاد الأوروبي:**

جاءت معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992 والتي بمقتضاها تم تحويل الجماعة الأوربية إلى الاتحاد الأوروبي. وانطلاقا من معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993تم الاتجاه رسميا نحو تأسيس الاتحاد الأوروبي.

وفيما يلي أهم المؤسسات التي تعنى بالمجالات الأمنية للمركب الأمني للاتحاد الأوروبي:

- ✓ **المجلس الأوروبي:**

يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد، وهو عبارة عن اجتماعات قمة الرؤساء في الاتحاد الذي يجتمع ثلاث مرات سنويا، فهو المخول بتحديد الخطوط العريضة وكذا المبادئ العامة التي تتطلبها عملية اتخاذ القرارات الأمنية، ويمكنه تقديم الاقتراحات للّجنة الأوروبية حول

السياسة الأمنية وكذا الدفاعية، و عليه تتحدد الإستراتيجية الأمنية وفق ما تقتضيه مصلحة الاتحاد الأوروبي.

- ✓ **البرلمان الأوروبي:**

يعتبر الواجهة الديمقراطية للاتحاد، ومع أن سلطاته اقل من سلطات البرلمانات الوطنية إلا أنه يمثل السلطة التشريعية في الاتحاد ويضم 625 عضوا ويشرف البرلمان على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية المناط لها إعداد القوانين الخاصة بالجوانب الأمنية والإستراتيجية.

- ✓ **المفوضية الأوروبية:**

تعتبر التجسيد الفعلي لفكرة المركب الأمني الأوروبي على أساس أنها تمثل إطارا عاما يعبر عن مصالح الوحدة الأوروبية، وليس عن مصالح الدول الأوروبية. لها صلاحيات تحديد التهديدات الداخلية والخارجية، كما لها صفة تمثيل الاتحاد الأوروبي في الخارج.

شكّل التجاور الجغرافي الأوروبي حيّزا للتعاون وكذا مجالا للتنافس و الصراع نظرا للجغرافيا السياسية المناسبة، بفعل سهولة تنقل التهديدات الأمنية بسبب تقارب المجال الجيوساسي، بفعل تطور التقنيات والأدوات الاتصالية الحديثة، ممّا جعل الأمن الأوروبي أكثر قابلية للاختراق في ظل صعوبة التفرقة بين الوحدات القومية (الدول)، و تحوّل الفضاء السياسي الأوروبي إلى فضاء جيو أمني موحّد، تحت تأثير السياسات الاندماجية للاتحاد الأوروبي، وما حملته من سهولة الانتقال للأشخاص ومعهم المشاكل والتهديدات الأمنية.

ثانيا: المركب الأمني الخليجي العربي

تشبه منطقة الخليج العربي في خصائصها إلى حد بعيد المنطقة المغاربية، بيد أنها من ناحية التجانس والترابط العرقي تبدو أكثر انسجاما، بفعل عدم وجود انتشار مكثف للقوميات غير العربية بها، إلاّ عبر مناطق حدودية محدودة جدا، إلى جانب ذلك فإنّ عدم خضوع المنطقة للاستعمار بشكله الاستيطاني ساهم بدوره في زيادة حجم التجانس الاجتماعي بها.

كما يدعم هذا الترابط أيضا التشابه الكبير في أنماط أنظمة الحكم السياسية، بوصف أن كل الدول في منطقة الخليج العربي يطغى عليها النظام الملكي الوراثي المستند لشرعية دينية عائلية وفق طرح ابن خلدون: غلبة العصبية (العائلة)، يضاف لها الدعوة الدينية التي تؤدي إلى قيام الحكم والملك" ، حيث تشكل العائلات الحاكمة في المنطقة امتدادا لبعضها البعض، في حين تمثل كل من العراق واليمن الاستثناءات بوصفها أنظمة جمهورية قامت على العنصر القومي، فتأثير الثورات فيها دفعها لتبنى فكرة القومية الوطنية الاشتراكية، وفق نموذج حكم تسيطر عليه **الأحزاب البعثية**.

يمكن إجمال أهم المقومات التي يحتكم لها مركب الأمن الإقليمي للخليج العربي في النقاط التالية:

- الدين واللغة والتاريخ المشترك، فالخليج العربي يتميز بوحدة الدين، والوحدة الثقافية.
- التجاور الجغرافي الذي يعد مقوما أساسيا في قيام المركب الأمني الإقليمي الخليجي.
- التجانس السياسي بين معظم دول الإقليم.
- المقوم الجيو-طاقوي، إذ تمتلك جل دول منطقة الخليج العربي موارد طاقوية هامة.

تتميز المعايير التي تحكم المركب الأمني الإقليمي للخليج العربي في مجموعة من المؤشرات الدالة عليها، فيطرح التجاور الجغرافي، وكذلك صغر حجم المنطقة والامتداد الطبيعي بوصف المنطقة عبارة عن صحاري متتاخمة، أحد أهم العوامل المساعدة في ظهور مركب أمني فرعي على المستوى الإقليمي العربي في الجهة الشرقية، كما ساهم ذلك في ذات الوقت بتسهيل التنقل فيما بين الدول الخليجية، بما يعزز الترابط العائلي (الإقليم كان وحدة سياسية متجانسة إبان الحماية العثمانية والبريطانية)، لكن من جهة أخرى خلق ذلك بعض المشاكل الحدودية، مثل:استغلال الآبار المشتركة عبر الحدود الكويتية-السعودية، وكذا الحدود الكويتية-العراقية، أو الجزر الإماراتية.

إن تداخل الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج العربي شكّل أحد أهم أسباب تنامي ظاهرة الاختراقات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، وتختلف تلك الاختراقات باختلاف مستوياتها (الداخلية الإقليمية والدولية)، وباختلاف أطرافها، (دول، جماعات، عبر قومية ذات البعد الهوياتي).

أصبح النظام الإقليمي في المنطقة بوصفه مركبا إقليميا فرعيا، وبوصفه منطقة تحمل رهانات جيو-طاقوية إذ تسيطر على ما يقارب 50 % من احتياطي الطاقة العالمي- محل اختراق من طرف القوى الدولية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت على دعم استمرارية الأنظمة الحاكمة المحافظة بما يتماشى والسياسة الطاقوية العالمية، مما استدعى ضرورة تدخلها وإقامة قواعد عسكرية في السعودية وقطر، بهدف قمع المحاولات التوسعية لكل من إيران والعراق نحو منطقة الخليج، والحيلولة دون تذبذب أسعار الطاقة الدولية التي تتحكم فيها، إضافة لحماية العمق الاستراتيجي لإسرائيل من إمكانية وصول الصواريخ العراقية والإيرانية إليها، وشكل التدخل الأمريكي بمساعدة القوى الدولية الأخرى المهيمنة إلى احتلال العراق عام 2003 أحد أهم تجليات الاختراق.

من جهة أخرى؛ يشكل التمدد الإيراني بالمنطقة حالة من حالات الاختراق التي يتعرض لها الإقليم عبر البوابة اليمنية، عن طريق دعم الحوثيين ضد الشرعية الموالية للسعودية، أوعبر البوابة العراقية من خلال دعم العناصر والمليشيات الشيعية الموالية لها، إلى جانب ذلك قامت إيران باحتضان الشيعة الهاربين من النظام العراقي السابق، ليصبحوا فيما بعد من القادة السياسيين للعراق الجديد.

شكلت التهديدات المرتبطة بالجماعات عبر القومية، وخصوصا المرتبطة بالشيعة إحدى تجليات الاختراق، وتمثل الحالة البحرينية إحدى تلك الحالات، بالإضافة لجنوب السعودية حيث تتجلى الارتباطات العقائدية لتلك الجماعات مع إيران بوصفها راعية لها.

إن تصاعد التهديدات المتزامنة مع موجات الحراك العرب، ي خلق تحدي آخر تمثل في تراجع الدور السعودي المهيمن على المنطقة جراء التنافس السعودي الإماراتي القطري حول قيادة المنطقة، ففي حين اتجهت قطر نحو دعم الحراك العربي باحتضان قياداته وتوفير الدعم اللوجستي له ، اتجهت كل من الإمارات والسعودية نحو معارضة الحراك بدعم الثورات المضادة في المنطقة العربية.

تدخّل قوات الذرع الخليجية من أجل حماية نظام الأقلية السنية في البحرين، الذي جاء كنتيجة للتعاون الأمني للمركب الأمني في المنطقة، وقبل ذلك دفع التخوف انتقال عدوى الثورة الإيرانية إلى دول الخليج ومسارات الحرب الإيرانية العراقية بدول المركب لتأسيس قوات ذرع الجزيرة المشتركة، كما أدت حرب ناقلات البترول وكذا الغزو العراقي للكويت إلى الاعتماد الأمني المتبادل، من خلال توحيد السياسات الأمنية بين دول المركب الأمني الإقليمي لمنطقة الخليج العربي.

بقي التعاون الأمني بشكل عام في أضعف مستوياته بين دول الإقليم، حيث فشل مجلس التعاون الخليجي في احتواء المشاكل والأزمات بين مكوناته بفعل تباين الرؤى والمصالح، بالإضافة

لارتباطات دول الإقليم بقوى دولية مختلفة، ففي حين اتجهت الإدارة الأمريكية بوصفها القوة العالمية المؤثرة في المنطقة نحو تذكيّة الصراع وتوظيفه لصالحها (الحصول على أموال وصفقات اقتصادية عامة)، اتجهت قطر نحو الاستعانة بالقوات العسكرية التركية من أجل حمايتها من أي تدخل محتمل من طرف السعودية والإمارات.

هذا ما عزز من احتمالية تزايد الاختراق الخارجي في مقابل تدني مستويات التعاون والاعتماد الأمني المتبادل، مما ينذر بزيادة التأزم في المنطقة وبإضعاف المركب الأمني الإقليمي للخليج العربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

1. القرآن الكريم.

2. أحمد فريحة ولد متة، **الأمن والتهديدات الأمنية في العالم ما بعد الحرب البارة** ، دفاتر السياسة القانون، (ع.14.جانفي **2016**).

3. احمد منصور، **سقوط بغداد الحقيقة بالوثائق**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ودار ان الحزم، 2004).

4. أعمر أحمد قدور، **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994).

5. الفتاوي احمد أبيس، **الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر**، مجلة المحقق العلمي للعلوم القانونية والسياسية، (ع.2016،04).

6. الكسندر واندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، تر: جبر صالح العتبي، (الرياض: النشر العالمي والمطابع للنشر والتوزيع،2003).

7. جون ببليس، "**الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة** " في جون بليس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

8. جوزيف ناي، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تر: محمد الشريف الطرح، (الرياض:مكتبة العبيكان، 2001).

9. جيفري مارتني وآخرون، **آفاق تعاون بلدان الخليج العربي**، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016).

10. جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).

قائمة المراجع

11. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت، دار الكاظمة، 1985.

12. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع الغربي والدولي،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،**2009**).

13. سيد أحمد قوجلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2012).

14. سامي عفيفي، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، (القاهرة: دار المصرية اللبناني، 2005).

15. سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الامنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعزيز الأمن**، (الأردن: المركز العربي للدراسات السياسية، 2013).

16. طارق تاحي، **تحليل "المعضلة الامنية" في الدراسات الامنية الدولية الجديدة، (**عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، **2018)**.

17. عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، (ع.5، جوان 2011).

18. عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، (القاهرة: دار الحديث، 2013).

19. عبد المجيد صادق ، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، (القاهرة:جامعة القاهرة، 1976).

20. عبدالمجيدمحمدتوفيق،"**العولمةوالتكتلاتالاقتصادية:إشكاليةللتناقضأمللتضافرفيالقرنالحادي والعشرين**"، (القاهرة: دارالفكرالجامعي ، 2013).

قائمة المراجع

21. عبد النور عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،**2005**).

22. عبد النور بن عنتر، **"الدولة العولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"**، شؤون الأوسط، (ع.107،صيف 2002).

23. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

24. عبد الصادق عادل، **أسلحة الفضاء الالكتروني في ضوء القانون الدولي الانساني**، (القاهرة: وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الاسكندرية، 2016).

25. مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

26. مجموعة باحثين، **أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (** الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والانسانية، **2020).**

27. محمد الطاهر عديلية ،**"المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"** ، مجلة المفكر، (ع. 13،د.س.ن).

28. محمد السعيد إدريس ، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001).

29. محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.2، 2012).

30. مقدمرضا،"الطريقالىالتكاملفيأوروبا"،**مجلةالتمويلوالتنمية**،صادرةمنصندوقالنقدالدولي،"الوحدةالاوروبيةخطوةخطوة"،العدد 51 ،مارس، 2014.

31. ممدوح الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات الأمريكية تجاه المنطقة 2003 -2011**، (عمان الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).

32. منى جبور الأشقر، **السيبرانية: هاجس العصر**، (بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2016).

33. جهان تركي نصر الدين، **أساسيات الأمن السيبراني**، على الرابط: https://attaa.live/files/webinars/21/files/2bd8268_1586460808.pdf

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1. Alexander wendt "**anarchy is what stat of it the social construction of powerpolitis**, international organization C vol.46 spminy,1992.
2. Barry Buzan, ole weaver, **Region and Powers the Structure of International Security,** (London: Cambridge University Press,2003).
3. Barry Buzan, **People States and Fear : an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold Wa**r, (London : Harvester Whea Sheaf,Firste Ed, 1991).
4. Borry buzan, « **is international security possible, poper presentedat : new thinkingabout strategyand international security(**conference**)** »,edited buy ken.booth, London harper collins academic,**1991**.
5. Barry Buzan, «The Security Dilemma : ethnic conflict as tragedy », **Survail** ,(vol.35,n.01,1999).
6. Columba people, Nick Vaughan- Williams, **Critical security studies**, (New Yourk : Routtledge, 2010).
7. Keith Krause and Michael C .Williams, **Critical Security Studies**,(London: UCL Press,1997Thiery balzac, **"qui est ce que la sécurité national",** revue international et stratégique, n° 52,2003.

8. Michail W.Doyle, **lebralismeand the end of the World war**, (New yourk, combia : University press, 1996).

9. Emerson (ed.), **Britain's Future in Europe: The known Plan A to remain or the unknown Plan B to leave**, (Brussels: Centre for European Policy Studies, 2nd Revised edition, March 2016).

10. Jean Boulouis **," Droit Institutionnel de l'union européene"**, 6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris.

11. Emerson (ed.), **Britain's Future in Europe: The known Plan A to remain or the unknown Plan B to leave**, (Brussels: Centre for European Policy Studies, 2nd Revised edition, March 2016)